وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة–

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ

عنوان المذكرة

الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط (دراسة تاريخية) الجزائر أنموذجا 1992-2015

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: نبيهة هركوس

إشراف الأستاذ: فؤاد جدو

السنة الجامعية: 2016م/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفـــان

إلى الذي لا حياة إلا بفضله ولا هداية إلا بأمره ولا تقدم إلا بتسهيل منه، الحمد لمن يتجمد الحرف منه في حضرته وتعجز الكلمة أن تدور في فلكه، الحمد لله أولا وأخيرا ظاهرا وباطنا، خط الطريق فاتبعناه فما ضللنا وأعاننا على المضي قدما في إعداد بحثنا، فكان له التوفيق خالص الثناء والحمد

شكر وامتنان وتقدير نسوقه للمشرف الأستاذ "**جدو فؤاد**" نظرا لتبنيه العمل واعترافا بجميل مساندته لعملنا ومتابعته له، حيث لم يبخل علينا بوقته وجهده.

كما نتقدم

بالشكر والتقدير لأساتذة كلية العلوم الإنسانية وأخص بذلك أساتذة شعبة التاريخ

أرجوا من المولى أن يجيزهم علينا أحسن الجزاء.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة إنسانية متلازمة مع محددات الحياة البشرية مما يسمح بالاندماج الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة كما تعتبر أداة للتغير الفرد لظروفه المعيشية تماشيا مع متطلبات الحياة الكريمة ، ومع التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية أدى إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى قصد توفير الشغل.

وأثرت العولمة بشكل كبير على الأفراد حيث أنتجت انفتاح على المجتمعات وأصبح العالم قرية صغيرة ، مما أدى إلى بروز توجهات ذاتية لدى العديد من المجتمعات في العالم الثالث عن طريق الهجرة إلى دول أخرى بقصد بلوغ مستويات التطور التي يعيشها العالم المتقدم.

وفي المقابل نجد أن تزايد حركية الهجرة في العالم، دفع بالدول المتقدمة خصوصا إلى تبني مقاربات لمواجهة هذه الحركية سواء بطرق قانونية أو أمنية للحد من هذه الظاهرة أين ظهر ما يعرف بالهجرة غير الشرعية.

والجزائر بحكم موقعها الجيوستراتيجي وكذا باعتبارها رابط بين ضفتي المتوسط وجنوب الصحراء تأثرت بالهجرة غير الشرعية، والتي أفرزت واقع المهاجرين الوافدين والمنتقلين من الجزائر إلى الضفة الجنوبية للمتوسط .

وفي هذا الإطار قمنا بدراسة عن الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط مع دراسة نموذج الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية في حقل الدراسات التاريخية خاصة التاريخ المعاصر، باعتبار الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا المعاصرة، وذلك من خلال التركيز على أهم مسببات الهجرة غير الشرعية في الجزائر التي أضحت في السنوات القليلة بوابة عامة للهجرة نحو الضفة الشمالي وأصبحت منطقة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة هذا الموضوع في محاولة لفهم تغيرات وتأثير الهجرة غير الشرعية خاصة في ضفتي المتوسط ، و تأثيرها على المدى المتوسط والبعيد بالإضافة إلى محاولة الدراسة هذه بالنسبة للجزائر من منظور التحولات الراهنة والأبعاد التاريخية لهذه الظاهرة .

أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال إعطاء دراسة تاريخية

مفصلة وإعطاء نموذج عن الهجرة غير الشرعية من خلال دراسة حالة الجزائر

وتتفرع عنه أهداف جزئية هي:

1- دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال قراءة تاريخية للهجرة غير الشرعية.

2- تحديد محددات الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط أي دراسة الأسباب والنتائج.

3- تبيان تاريخ وواقع الهجرة غير الشرعية بالجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

1) الرغبة والميول الذاتية في دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية.
2) تحديد أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء مجازفة الشباب الجزائري وركوبه نحو الضفة الأخرى.
3) محاولة إثراء مكتبة قسم التاريخ بمثل هكذا مواضيع.

الأسباب الموضوعية:

1) دواعي البحث العلمي وتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمعات وتهديد أمن الدول
2) ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصي "تاريخ معاصر "
3) تسليط الضوء على موضوع يكتنفه الغموض بسبب قلة الدراسات الأكاديمية حوله
4) انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوساط المجتمع الجزائري .

الإشكالية

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة انتشرت عبر أنحاء العالم، و الجزائر من بين الدول التي شهدت هذه الظاهرة وقد تعدد أسبابها ودوافعها ومن خلال هذا المنطلق:

ما هي محددات الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط من خلال حالة الجزائر ما بين 1992- 2015؟

التساؤلات الفرعية:

1) ماهي مراحل التطورات التاريخية للهجرة ؟
2) ماهي أسباب الهجرة غير الشرعية بالمتوسط؟
3) كيف تأثرت الجزائر بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

المنهج المعتمد عليه في الدراسة:المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة.

المنهج التاريخي: قصد معرفة المراحل التي مرت بها الهجرة غير الشرعية وتقصي أهم المحطات التاريخية التي مرت بها عبر البحر المتوسط .

منهج دراسة الحالة: استخدمت منهج دراسة الحالة بهدف استقراء والتعمق في دراسة الهجرة غير الشرعية عموما وتركيز على الجزائر وتعميم النتائج على الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم نجد دراسات سابقة تناولت الهجرة غير الشرعية كموضوع قائم بحد ذاته فقد همش هذا الموضوع البالغ من الأهمية والمؤثر في الوسط الدولي، وظهرت كجزئيات في الدراسات السابقة، واعتمدنا بذلك على دراسات .

قد حاولنا بهذا الصدد الاطلاع على مختلف البحوث والدراسات القريبة من موضوع بحثنا ومن بينها:

كتاب التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة" دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر" للأخضر عمر الدهيمي، و هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال لمحمد محمود السرياني استعملته في تحديد مسالك الهجرة في المتوسط.

ومذكرة واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني لساعد رشيد الذي تطرق إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال أهم مسبباتها، بالإضافة إلى مذكرة

لادمية فريجة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجا

عرض الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع هيكل كلي للدراسة وهو يتشكل منت مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة.

خصصنا الفصل الأول كإطار تعريفي لكل من الهجرة والهجرة غير الشرعية وشرح البعد القانوني للهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الجزائرية والتشريعات الأوروبية، وتحديد التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة محددات الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط بإبراز أهم العوامل والدوافع المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

وأيضا شرح واقع الهجرة غير الشرعية والتعرف على أهم مسالك الهجرة وواقع المهاجرين وطرق استقبالهم .

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال التعرف على بدايات الهجرة غير الشرعية وكذا انعكاساتها وأهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وبعد الاستعراض المفصل لأهم ملامح الدراسة نصل في الخاتمة إلى استنباط أهم نتائجها والتي تعد بمثابة إجابة على التساؤلات التي طرحت في المقدمة.

الصعوبات :

وبطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي ومن الصعوبات :

قلة الدراسات الأكاديمية حول موضوع الدراسة ونقص المراجع العلمية المتخصصة أو حتى العامة سواء النظرية أو التغطية التطبيقية، وفي ظل نقص المراجع المكتوبة العربية إلا أن التغطية الإعلامية الأكثر رواجا في هذا المجال ولكن بصورة ذاتية بالإضافة إلى المادة العلمية المنشورة على مواقع الانترنت.

الفصل الأول:

لمحة تاريخية للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: لمحة تاريخية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة

المطلب الثالث: البعد القانوني للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة

المطلب الأول: الهجرة كظاهرة إنسانية (التنقل الطبيعي)

المطلب الثاني: الهجرة في الفترة الاستعمارية

المطلب الثالث: الهجرة بعد الاستقلال

كان سعي الإنسان دائما نحو الأفضل، وكان بذلك يختار لنفسه مكانا أفضل يحقق له العيش الكريم، و لاختيار الأنسب له عليه أن ينتقل ويهاجر من مكان إلى آخر إما بحثا عن الراحة و الاستقرار والثروات أو هروبا من الحروب والغزوات، ولم يكن يخضع لقيود .

ومع التطور العلمي والتكنولوجي، وما وصلت إليه المواصلات من تقدم في العصر الحديث جعل هذا الانتقال يزيد تدريجيا فأصبحت دول الاستقبال تضع قيودا للدخول إليها. إلا أن من يحلم من الشباب بالوصول إلى هذه البلدان، ينتقل بطريقة غير شرعية، وبذلك يخضع لقوانين عديدة يعاقب فيها عن فعل الهجرة غير الشرعية.

وعليه سيأتي الفصل الاول لدراسة لمحة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية وفق مبحثين كالأتي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني : التطور التاريخي للهجرة

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية، لابد أن نعرج أولا على تعريف الهجرة الشرعية التي تتم طبقا للقوانين المعمول بها ، ولذلك سوف تتم دراسة هذا المبحث في ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول تعريف الهجرة أما الثاني فيتناول تعريف الهجرة غير الشرعية في حين تطرقنا إلى البعد القانوني للهجرة غير الشرعية من خلال المشرع الجزائري والمشرع الأوروبي.

المطلب الأول : تعريف الهجرة

لغة:

جاء تعريف الهجرة في معجم "ترتيب القاموس المحيط" بأنها: والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره.[1]

كما ورد في "لسان العرب" كذلك بأن:(الهجرة–بالكسر–والهجرة–بالضم– هي الخروج من أرض إلى أرض).[2]

وعرفها "المعجم الوسيط" بأنها: (الخروج من أرض إلى أخرى، وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق).[3]

---

[1] الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، **القاموس المحيط** ، ج2 ، دار الفكر ، بيروت : (د.س.ن) ، ص 157.

[2] أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الخامس،بيروت : دار صادر، (د.س.ن) ، ص251.

[3] إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط** ، (د.ر.ن) القاهرة : 1972 ، ص 973.

وورد في قاموس "Larousse"، أن الهجرة هي:(انتقال جماعي لمجموعة من السكان من دولة إلى أخرى).

والهجرة حسب قاموس" Dictionnaire de l"académie française"، هي

كالتالي:(النقل، حركة الانتقال من دولة إلى أخرى من أجل الاستقرار. ولا يقال إلا إذا تعلق بمجموعة معتبرة من السكان).[1]

لفظ الهجرة في الشرع : تعرف الهجرة في الشرع على أنها الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلاموهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يأمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه أين ورد اللفظ في عدة مواطن من القران الكريم قوله تعالى:"**ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مرغما كثيرة واسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما** ".[2] كما أوحى الله عز وجل إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة وأمره بالهجرة بعيدا عن سلطان الظلم والطغيان في قوله تعالى :"قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا الم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها".[3]

الإصطلاحا : كما أشرنا أعلاه أن مفهوم الهجرة من أكثر المفاهيم تداولا في الفترة الأخيرة، فقد تعددت التعاريف واختلفت بسبب تباين أسبابها والخلفيات التي يتم التعامل مع هذا المفهوم ويعود بشكل رئيسي إلى عاملي الفترة والمسافة، حيث تتراوح فترة الانتقال من أقصر فترة وهي اليوم أو جزء منه إلى السنوات الطويلة ووفق ذلك سنعرض جملة من التعاريف:

---

[1]Larousse, ManchecourtMMaury-Eurolivres.,Idition: paris, Juin 2002,. P268.

[2]- سورة النساء ، الآية100 .

[3]سورة النساء، الآية 97 .

ففي علم السكان: تعني بالانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا. وهنا نلاحظ أن هذا التعريف ينطوي على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من اجل حياة أفضل للمهاجر.[1]

أما في القانون:

فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا دولة أخرى ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر. وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر هذا الفقه هجرة، وهناك تعريف آخر الهجرة هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن تم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما.[2]

أقر كل من التشريع والفقه الحق في الهجرة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان (الحرية في التنقل)، حيث يرى الفقيه أن الإنسان ولد حرا دون قيود وعليه فلا ينبغي أن توضع أمامه العراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر سواء كان داخل دولته أو خارج حدودها .[3]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 ، ص15.

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي ، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية** ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2009 ، ص14.

[3] – احمد رشاد سلام ، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأساليب المتبعة** ، ط1 ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص3.

التعريف الإجرائي للهجرة: يقصد بها حركة انتقال للعيش من مكان الى اخر بأي شكل من الأشكال سواء فرديا أو جماعيا بحثا عن حياة أفضل من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية ، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود،وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين حراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية . فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة ،ولكن هذه التسميات مع تعددها فإن المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها، نظرا لكون كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.[1]

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر ، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة وهي تظهر فيما يلي:

[1]– عبد المالك صايش ، "**مكافحة الهجرة غير الشرعية**" ،المجلة الأكاديمية للبحث القانونين، بجاية : العدد01 ، 2011 ص 09.

دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى مابعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.[1]

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها ، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غي شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو الموافقة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها.[2]

ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها:"تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد ، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد ".[3]

---

[1] احمد عبد العزيز الأصقر، مرجع سابق ، ص ص 6-7.

[2] طلرق فتح الله خضر ، **قررات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ، القاهرة : (د.د.ر) ، 2003 ، ص31.

[3] خديجة بتقة ، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013- 2014 ، ص31 -30.

التعريف الإجرائي للهجرة غير الهجرة: نعني بها انتقال الأفراد عبر الحدود من بلد إلى آخر بطرقة غير قانونية عبر المنافذ الغير محدد لذلك.

المطلب الثالث: البعد القانوني للهجرة غير الشرعية

تجريم الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري:

حسب أغلب الظن فإن صدور قانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009، كان يهدف المشرع من ورائه معالجة النقائص العديدة التي كانت تشوب قانون العقوبات، والتي دفعت القاضي في بعض الأحيان إلى الاستنجاد بالقوانين الأخرى لسد الفراغ الموجود وإن صدوره جعل المشرع الجزائري يتخذ موقفا واضحا من الهجرة غير الشرعية، معلنا من خلاله تغير موقف الجزائر من هذه الظاهرة بتبني مجموعة من الأحكام الردعية ضد من يرتكب فعلا مماثلا ، بعدما كانت تضعها في خانة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولذلك قام المشرع بتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر عبر مراحل مختلفة وذلك بوضع قوانين عبر.[1]

أولا: مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية: يمكن أن نميز بين مراحل أساسية تغيرت فيها سياسة الدولة المتعلقة بالهجرة والتي تعكس مجموعة التغيرات التي طرأت على المستوى الدولي وكذا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والتي انعكست على المنظومة القانونية للجزائر :

[1]–عبد المالك صايش ، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين** ، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم ، تخصص : قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014 ، ص 254.

1/مرحلة غض النظر عن الهجرة غير الشرعية :

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا فريدا يجعلها دولة عبور للمهاجرين وأحيانا أخرى موطن استقرار، ثم إن هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتجعل منها بلدا مصدرا للمهاجرين وهذا منذ حقبة ما قبل الاستقلال من فرنسا التي بدأ الجزائريون يقصدونها منذ بداية القرن الماضي، ليتم تشغيلهم في المصانع و الورشات، و كان تنقلهم في البداية يتم تحت رقابة السلطات الاستعمارية ثم السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، غير أنه سرعان ما تزايدت أعداد المهاجرين في الستينات إلى مستويات غير قابلة للسيطرة وحتى الاستقلال لم تكن الجزائر في حرج من توجه مواطنيها بنسب كبيرة إلى فرنسا ولو بصفة غير قانونية وهذا راجع إلى حجم العملة الصعبة التي كان ولا يزال يساهم بها هؤلاء المهاجرين، وإلى مساهمة ذلك في امتصاص البطالة.[1]وبدأت الهجرة السرية تظهر كمشكلة على المستوى الدولي بعد التوقيع على اتفاقية تشنغن*.

التي تعتبر بداية لعهد جديد من السياسات المتعلقة بالهجرة، بحيث أزالت جميع الحواجز أما تنقل الرعايا الأوربيون فبمقابل زيادة شروط وإجراءات دخول الأشخاص من خارج حدود سريان مفعول اتفاقية تشنغن، ومع أن هذه الاتفاقية تعتبر الالتفاتة الأولى على الصعيد الدولي لمسالة الهجرة، إلا أن سياسات الدول سواء المستقبلة منها أو المصدرة لم تكن توحي بانزعاجها من هذه الظاهرة، وهذا إلى غاية بداية التسعينات أين تزايدت نسب الهجرة أكثر وتزامن ذلك مع شعور الدول بالشعور المتزايد بالخطر نتيجة بروز ظاهرة الإرهاب، ومع أن الجزائر كانت معنية أكثر من غيرها بالظاهرتين معا، وبالرغم من الضغوطات العديدة التي

* اتفاقية شنغن: مصطلح يستخدم لإثنين من الإتفاقيات المبرمة بين الدول الأوروبية عامي 1985 و1990 والتي تتناول منهجية إلغاء الراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة في الإتفاقية (ينظر: خديجة بتقة، مرجع سابق، ص78.)

مورست عليها من طرف الاتحاد الأوروبي في أعقاب قمة برشلونة، وفي كل مراحل المفوضات التي سبقت التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أعقاب قمة برشلونة، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2005، بقيت مصرة على إعطاء قراءة اقتصادية واجتماعية لهذه الظاهرة، وترى ان أنها ليست سوى استجابة لتنمية متأخرة في دول الانطلاق وعليه فإن السبيل الوحيد لوقفها يكمن في تحقيق التنمية في دول الجنوب، مما يجعل سكانها في منأى عن الهجرة لتحقيق ظروف النظر عن المهاجرين السريين الذين يقصدون أوروبا انطلاقا من إقليما سواء كانوا رعايا لها أو أجانب.[1]

2/ مرحلة مقاضاة المهاجرين وفقا لأحكام القانون البحري:

هذه المرحلة امتدت من سنوات 2005 إلى غاية 2008،وهي فترة تميزت بتزايد أعداد المهاجرين بصفة غير مسبوقة ومن كل شواطئ الوطن وفي كل الاتجاهات أيضا، بعدما كانت مركزة في الغالب من الشواطئ الغربية باتجاه اسبانيا ، هذا من جانب، ومن جانب أخر فان العمليات التي كانت تتم في ظروف طقس مناسبة وبتنظيم، زالت محكم وأصبحت تتم عن طريق شبكات إجرامية تسعى فقط لتحقيق الربح، من دون أن تكترث لا بحياة ولا بسلامة الأفراد الذين تقوم بنقلهم، مما جعل رحلاتهم تتم في كل الأوقات وباستعمال اضعف الوسائل، و النتيجة كانت تحول الهجرة السرية إلى ظاهرة يصبو إليها جل الشباب، رغم علمهم أن مصير أكثرهم سيكون الغرق، وفي ظل هذه الظروف كان لابد للدولة أن تتدخل لاحتواء هذه الظاهرة ولردع الشباب ودفعهم للتخلي عن فكرة الهجرة السرية ولو بتسليط العقوبات عليهم، ولأن قانون العقوبات لم يكن يحوي أحكاما تنظم هذا المجال فقد كان القضاة يعمدون إلى تطبيق أحكام القانون البحري (قانون80/76) في المادة 545 ، التي

[1] – عبد المالك صايش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مرجع سابق، ص11.

تعاقب بالحبس من ستة(6) أشهر إلى خمسة (5) سنوات[1]، وبغرامة مالية تتراوح مابين 10.000 و50.000 دج على الدخول غير المشروع للسفينة بنية القيام برحلة ، ولا يغفل أي مختص بالقانون أن يلاحظ أن الأحكام التي يصدرها القضاة إنما هي مبنية على أساس القياس، وان هذا الأخير محظور في مواد القانون الجنائي لما فيه من تناف مع مبدأ الشرعية المكرس في الدستور وفي القانون الجنائي، وعليه وأمام وابل من الانتقادات التي تعرضت إليها السلطات الجزائرية نتيجة الفراغ القانوني في قانون العقوبات، كان من الواجب أن تعمد إلى سن قانون يزيل اللبس الموجود في هذا المجال، فأدرج بذلك نص خاص يعاقب على الهجرة السرية بعد أن عرض على مجلس الوزراء في 2008/09/01 .[2]

ثانيا: الأحكام التي تضمنها القانون 01/09 بشأن تجريم الهجرة غير الشرعية

لقد تناول المشرع الجزائري هذه الأحكام في المادة 175 مكرر1،وذلك في القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول والجزء الثاني،عنونه بالجرائم المرتكبة ضد القوانين ولأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، **جاء في مضمون المادة مايلي:**"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو استعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أومن القيام

[1] عبد المالك صايش ، مرجع سابق ، ص 12.

بالإجراءات التي توجبها القوانين ولأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مركز الحدود.[1]

لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح، وأفراد له نوعين من العقوبات احدهما بدني، وهو الحبس من شهرين إلى ستة (06) أشهر، والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين (20.000) إلى ستون (60.000) دج ، والملاحظ أن هذه العقوبات ليست مشددة أو على الأقل غير مبالغ فيها الذي لا يكمن أن نعتبر، وهذا يوضح أساسا أن سبب تجريم المشرع للهجرة لا يكمن في طبيعة هذا الفعل في حد ذاته، الذي لا يمكن أن نعتبره بأي حال من الأحوال على انه عمل شاذ ومخالف للنظام الاجتماعي والسلوك السوي للأفراد، خاصة وانه يعبر من جهة أخرى على حق مكفول في المواثيق الدولية ومنها المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وعليه نقول أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة عن طريق هذه العقوبات، وفيما يخص العقوبات المالية فيمكن أن يحكم بها إضافة إلى النطق بالعقوبة البدنية وإن يتم النطق بها منفردة، ويلاحظ أنها جاءت متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق او لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود.[2]

---

[1]–**القانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري2009 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية العدد 15، 8مارس 2009 ، ص04.**

[2]– عثمان الحسن محمد نور، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007 ، ص ص18–19.

الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية:

أن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هي ذاتها التي تجهض الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرمتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري بالرغم أن البند "13" للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء" كما يؤكد على أن " لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي هذا ما يجعل التشريعات الأوروبية المتعلقة بالهجرة وإقامة الأجانب في مجملها في غير صالح المهاجرين وخاصة غير القانونيين منهم، ولفترة غير طويلة سابقة لم تكن هناك تشريعات أو قوانين خاصة تعالج مشكلة الهجرة غير الشرعية التي ظهرت في النصف الأخير من عقد\ التسعينيات من القرن الماضي.[1]

وتعتبر ايطاليا من أول الدول الأوربية وأكثرها تضررا من الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي وتجديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط رئيسية:

[1]– محمد رضا التميمي،"**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**"، دفاتر السياسية والقانون، العدد 04، الجزائر، 2011، ص ص260–259.

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد

-النظر في شروط دخول الأجانب لايطاليا وسبل الإقامة بها.

-تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين .

-الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.

إضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، وحدد القانون المدة الق**Aucune entrée d'index n'a été trouvée.**انونية لحبس هؤلاء المهاجرين ب30 يوما، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق، إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الايطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بايطاليا.[1]

ورغم جميع هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة لمكافحة الهجرة غير القانونية في ايطاليا وأوروبا إلا أن أطراف عديدة رأت أنها غير كافية لردع هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد ايطاليا خاصة بعدا تزايدها الكبير مع مرور الوقت، هذا ما مهد الظهور قانون جديد للهجرة سنة 2002 يعرف بالقانون رقم 189 أو بقانون بوسي فيني، جاء هذا القانون صارما خاصة في وجه المهاجر غير الشرعي من خلال تفعيل إجراءات الحبس والطرد حيث نصت المادة "13 " من قانون بوسي فيني" بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجود على أراضي الدولة " وهذا بعدا لقبض عليه وعرضه

[1]Tomas isabelle, **la loi Italienne sur l'immigration**, un cadre mais encore insffisant.Général de droit international public.TomeCVI.Edition A.Pedone.Paris.2002.p392.

للمحاكمة في قضية عاجلة، ونظم القانون إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين طبقا لنص المادة "14" من القانون المعدل رقم 189 عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى معه ولابد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر.[1]

وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة والتي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجر فانه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة التي مدها قانون بوسي فيني من 30الى 60يوما حسب نص المادة "14 " وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر غير الشرعي بترك الأراضي الايطالية خلال خمسة أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج.[2]

إضافة إلى ذلك جاء قانون رقم 189 بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في ايطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وان كان دخولهم لايطاليا قانونيا ويعتبرهم القانون في وضع غير قانوني وينطبق عليهم حكم الطرد، وقد استندت المادة " 19" من القانون السابق.

أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون"بوسي فيني" زاد أكثر فأكثر من تعقيدات الحصول على الإقامة حيث أضحى المهاجر ينتظر أوقات طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهورا قليلة، وربطه بعقد العمل وهذا يتضح في المادة01 من الفقرة 05 من قانون الإقامة الجديد بالإضافة إلى إمكانية واحدة لتجديد تصريح الإقامة مرة

[1] Tomas isabelle, **la loi Italienne sur l'immigration, OP**.CIT,P393.

[2] محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص 262.

واحدة مع ربطه بضرورة استمرارية العمل، وهذا ما يعرف بانضباط القانوني الذي جاء به قانون بوسي فيني.[1]

أما فرنسا فقط ارتبط سن أسوأ قانون هجرة في تاريخها بتولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية قبل ثلاثة سنوات والذي توصل هذا الأخير لقناعة مفادها أن الهجرة بوضعها السابق تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وامنيا على فرنسا وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها تؤدي إلى أكثر من ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في الموجودين في البلد ويعاونون من أوضاع بائسة من الأساس هذا ما دفعه الى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17-06- 2006عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة وهو القانون رقم 911-2006.[2]

وقد اعترض الاشتراكيون الشيوعيون على كل بند من بنود هذا القانون الذي اقره 91 برلماني ورفضه41 فقط ، والقانون رقم" 911"، يرمي لضبط الهجرة أو الشفرة الوراثية الجينية للمهاجر من جديد وهو القانون الرابع عشر في فرنسا منذ 30 سنة والذي سن في 24/ 2006/7.[3]

إلا أن قانون ساركوزي الجديد للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة والذي أصبح مرتبطا بالمصادر المالية والسكن بفرض ان يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو1250 يورو، إضافة إلى إقامته في

---

[1] Tomas isabelle, **la loi Italienne sur l'immigration**, OP. CIT,P394.

[2] محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص 263.

[3] Loi N.2006-911 du 24 juillet 2006 relative à limmigration e l'intégration.

سكن ملائم ويشترط لحضور الأسرة إجادة اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها، وكما تطرق القانون لإجراءات الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين والذي صدر أمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل السلطات الأمنية دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا في حالة ثبوت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقا لنص المادة " 104" من قانون 911-2006.[1]

وصول ساركوزي إلى رئاسة فرنسا 2007 قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل أطلق عليها اسم الهجرة والاندماج والهوية الوطنية، وتولى هذه الوزارة "بريس هورتفو" صديق ساركوزي القديم الذي تربطه به علاقة تكاد تكون أخوية في جو كبير من الاستياء والمعارضة من أوساط سياسية وإعلامية على رأسها المنظمات المعنية بالهجرة، والتي ذهبت بعضها إلى مد اتهام الوزير بأنه وزير " التطهير العرقي "، وهذا ما يجسد فكرة نيكولا ساركوزي فيما يعرف بالهجرة الانتقالية .[2]

المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة

عرف الإنسان الهجرة منذ القديم، حيث كانت المخرج الوحيد لظروف تصعب عيشه سواء كانت طبيعية بيئية أو بفعل الإنسان مثل الغزوات والحروب، حيث لم تكن تخضع لقيود، لكن مع مرور الوقت أصبحت تخضع لعدة ضوابط، جعلت من يرغب في الهجرة يلجأ إلى الطرق غير الشرعية، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الهجرة كظاهرة إنسانية(التنقل الطبيعي) من خلال الهجرة في العهد الإسلامي والعهد الحديث والعهد القديم، وأيضا الهجرة المغاربية في الفترة الاستعمارية وما بعد الاستعمار.

[1] Loi N.2006-911 du 24 juillet 2006 relative à limmigration e l'intégration, OP. CIT.

[2] محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص264.

المطلب الأول: الهجرة الشرعية كظاهرة إنسانية (التنقل الطبيعي)

أولا :الهجرة في العهد الإسلامي

أول هجرة شرعية سجلها لنا التاريخ هي هجرة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة و السلام –لما خاف على نفسه من قومه قال تعالى *إني مهاجر إلى ربي، إنه هو العزيز الحكيم *.[1]

وقال إبراهيم إني مهاجر من ارض قومي إلى حيث أمرني ربي، وكانت هجرته من العراق إلى الشام ب*سارة* امرأته وابنة عمه، وابن أخيه *لوط* فالهجرة من ارض الكفر إلى الإسلام فريضة إلى يوم القيامة، وكذلك الهجرة من الأرض الحرام والباطل أو فتنة .[2]

وهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم تبدأ منذ اللحظات التي أدرك فيها إن مكة لا تصلح لقيام الدولة، وان أديها الذي تحاصره الجبال، وكعبتها التي تعج بالأوثان لا يمكن أن تكون الوطن، ومن ثم راح الرسول يجاهد من اجل الهجرة التي تمنح للمسلمين دولة ووطنا، وتحيط كيانهم بسياج من القوة ونظم ، وبعد اشتداد العذاب على المسلمين رجالا ونساء من أذى المشركين الوثنيين.[3]

فخرج عند ذلك قسم من الصحابة إلى الحبشة، مخافة الفتنة، وفرار إلى الله بدينهم فكانت أول هجرة إلى الإسلام. هاجرو فرارا من الظلم والاضطهاد إلى الموت كما حصل لوالد عمار وأمه، (مات تحت العذاب) فالهجرة النبوية الشريفة هي المتنفس السليم والانطلاقة الرائدة،

---

[1] سورة العنكبوت، الآية 26.

[2] محمد بن عبد الكريم، **حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1998،ص 71.

[3] شوقي أبو خليل، **الهجرة حدث غير مجرى التاريخ**،دمشق : دار الفكر، ط3، 1985، ص ص 14-16.

والدافع المتين إلى البذل والعطاء والتضحية والفداء، وتعتبر الحدث العظيم الضخم، الذي دل على الإرادة الصلبة وعلى نتائج الصبر والثبات الطيبة، وهي الحد الفاصل بين الباطل وطغيانه.[1]

ثانيا: الهجرة في العصر القديم

فالهجرات القديمة كانت تنشا بفعل عوامل الدفع والطرد التي تتمثل في قسوة الطبيعة وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى الطبيعية والمادية وعدم قدرته على التعايش معها، بذلك لم يكن أمامه سوى الهجرة من موطنه الأصلي، فهذه الهجرة لم تكن هجرة أفراد، وإنما هي هجرة جماعية تقوم بها جماعات كبيرة، أو شعوب وقبائل بأكملها، فمن ضمن هذه الهجرات البدائية، تحركات جماعة الصيد والقنص، ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة المتنقلة، والتي تغير مكان إقامتها بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض، فتتنقل إلى مناطق جديدة، وهكذا تندر الأمطار وتجف مصادر المياه وأيضا هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة بحر البلطيق بحثا عن الأرض الزراعية، وهجرة بعض القبائل العربية الشهيرة، خاصة تلك التي اتجهت نحو شمال إفريقيا، والتي سجلها بعض كتب التاريخ والسير الشعبية حيث كان الإنسان يعيش مرحلة الجمع والالتقاط، وذلك في العصر الحجري القديم هجرته ناتجة عن فقر البيئة التي كان يحيا فيها، بحيث صعب عليه جني قوته بمختلف الظروف المعروفة حينه، وعلى هذا النوال استمرت هجرته في مختلف العصور وحتى يومنا هذا.إذ نجد أن الإنسان قد هاجر من شرق أسيا إلى أمريكا الشمالية في دفعات متتالية، وهي التي كونت الهنود الحمر،ثم قبائل الاسكيمو، وبالمقابل هاجر الهنود الأمريكيون إلى أسيا، وهناك جماعات بشرية أخرى هاجرت إلى بلدان أو قارات مختلفة أو

[1] شوقي أبو خليل، **المرجع السابق**، ص ص 17.

بأخرى وعندما تستقر هذه الجماعات في مكان جديد يتحتم عليها إن تتكيف معه بغية تحقيق هدفها، وضمن هذا السياق، فان الهجرة تبدو قديمة قدم البشر ذاتهم، لكن هناك القليل من المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة التحركات قبل التاسع عشر.[1]

من بين الأشكال الأولى للهجرة كان الغزو، والذي هو عاد ما يسبق الهجرة ثم يتخذ فيها بعدا حضاريا، حيث صار الناس يتمتعون بدرجة معينة من التقدم يخضعون لسلطتهم الناس المختلفون، ولكن في بعض الأحيان قد يحدث العكس مثلما وقع مع المغول المتوحشين الذين تغلبوا على شعوب أكثر تحضرا... وبعد الغزو قد يبقى الغالبون في الأرض المحتلة، أو جزء منهم بحيث يرجع البعض ويبقى البعض الأخر، ومع مرور الزمن يحدث هناك اختلاط وتزاوج، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان من نتائج الغزو المحترفة تهجير الشعوب المغلوبة[2].ولقد كان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص من بلد لأخر تبعا للأسواق التي تقام،فلقد كان للفينيقيين الفضل في إنشاء مركز تجاري في (باسبانيا، واوجدوا مدينة قرطاجنة. أما اليونانيون فقد بادلوا محاصيل (الزيتون،الحبوب، النبيذ، الحديد) من آسيا الصغرى بالأقمشة والكماليات من مصر وسوريا.[3]

كما كان للوازع الديني دورا كبيرا في انتقال الأشخاص للنجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد الوثني، او للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينية، وخير مثال على النوعين، ما ورد في تراثنا

---

[1] عماد الدين خليل ،**خطوات في الهجرة والحركة** ، تونس : دار الحرية للنشر، 1977، ص 97.

[2] عماد الدين خليل ، **مرجع سابق,** ص 98.

[3] مرجع نقسه ، ص 100.

الإسلامي من الهجرة إلى الحبشة والمدينة المنورة أساسا، ثم الانتقال مختلف بقاع دار الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبيرة في القرون الموالية .[1]

ثالثا: الهجرة في العصر الحديث

ومن المنصف ألا تغفل دور تغل الكشوفات الجغرافية، وأثرها على تحرك الإنسان ففي القرنين الخامس عشر (15) والسادس عشر (16) كانت انطلاقة كل من ماركو بولو وكريستوف كولومبس، وماجلان للقيام بعدة اكتشافات للبلدان والقارات من اجل الحصول على الثروات والمعلومات من هذه المناطق، حيث نتج عن ذلك إقامة مستعمرات في القرون الموالية، وهكذا أقام البرتغاليون فقد مستوطناتهم في إفريقيا،أما الأسبان والبريطانيون والفرنسيون، والهولنديون فقد أقاموا مستوطناتهم في أمريكا الجنوبية والشمالية، وعلاوة على ذلك فقد أقام البريطانيون مستوطناتهم في زيلندا الجديدة واستراليا، وفي بعض الحالات أن لم يكن في اغلبها، قام هؤلاء المستعمرون بإجبار السكان الأصليين على النزوح وهو شكل أخر من أشكال الهجرة .[2]

تعتبر أوروبا القارة التي شهدت أهم وأعظم الهجرات في تاريخ البشرية جمعاء وذلك في الفترة الممتدة مابين القرن(16) وحتى أوائل القرن العشرين (20)، حيث قدر عدد المهاجرين منها ما يقارب ستين (60) مليون نسمة، وكانت اكبر هجرة آنذاك تنطلق من الدول: ألمانيا، النمسا الجزر البريطانية (خاصة ايرلندا)، المجر، هولندا، إسبانيا، البرتغال، ألمانيا، السويد وروسيا، أما الدول المستقبلة لهذا الحشد الجرار هي: الولايات المتحدة، الأرجنتين، البرازيل،

---

[1] فضيل دليو واخرون ، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** ، د ط ،قسنطينة : مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، 2003، ص38.

[2]– فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق ، ص 83.

كندا، زيلندا الجديدة، جنوب إفريقيا، جزر الهند الغربية، واستراليا، ولعل ما تجدر الإشارة إليه، أن الهجرة لم تكن بشكل كبير قبل ق 19، إلا انه نتيجة النمو السريع لسكان أوروبا، والثورة الصناعية، وما ترتب عنها من تغيرات بان حياتهم مهددة، بينما الحياة وراء البحار والمحيطات كانت مغرية يسودها البذخ والبحث عن الثروات، ومن ثم زادت الهجرة بشكل وصل عدد المهاجرين من (1820-1930) إلى 55 مليون .[1]

أما الهجرة إلى قارتي آسيا وإفريقيا نجد أن هذه الظاهرة لم تعرف تطورا كبيرا إلا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية (1914-1918) أما الثانية (1939-1945م. اللتين وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا وانجلترا و ألمانيا وايطاليا نفسها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تجد السواعد اللازمة لبناء الغد، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع، ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل المغرب والجزائر ودول جنوب الصحراء والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة.[2]

وتعتبر الهجرة العربية قديمة وهي في كثير من جوانبها تشبه هجرة الشعوب الأخرى غير العربية، إلا أنها كانت في الغالب نتيجة الاستعمار الذي عرفته هذه الأمة في القرون الأخيرة، والذي تسبب في تخلفها، بإحداثه اختلالات هامة مست جميع بناة الأساسية، فبالنسبة للبنية الاقتصادية، نجدها تتصف باقتصاد رخو وضعيف لإفقارها لقاعدة تحتية متينة والسياسة أقل ما يقال عنها مرهونة الإرادة، بحيث صارت كل الدول العربية- بدون

[1] فضيل دليو واخرون، مرجع سابق, ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

استثناء- لا تؤثر على القرارات الدولية وحتى الإقليمية قيد أنملة. وفي بعض الأحيان ليس لها تأثير حتى على القرارات الداخلية الخاصة بها، وبالنسبة للبنية الثقافية، ولان ثقافتها لا تخدم مصالحها فقد وصل بها الانحطاط إلى أسفل الدرجات، بحيث أصبحت ثوابتها، وهويتها محل مساومة، ونتيجة لهذه الوضعية المزرية، فقد برز إلى السطح مشاكل متعددة ومتفاوتة الحدة مما دفع بكثير من أبناء هذه البلدان إلى الزحف نحو البلدان الأجنبية شرقية كانت أم غربية.[1]

كما عرفت أوروبا هجرة العلماء منذ العصور الوسطى فقد كانت كل الجامعة حريصة على استبقاء علمائها و كانت من خشيتها أن ينتقلوا إلى جامعات أخرى للتدريس فيها تفرض عليهم عقوبات قاسية تصل إلى الموت لمن يغادر تلك الجامعة ، وتشير إحدى الدراسات الحديثة حوالي 70% من العلماء العرب الذين يتعلمون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم

ويعتبر الأبيض المتوسط من الناحية التاريخية منطقة بيئية، و مجالا تاريخيا مشتركا للديانات التوحيدية الثلاث (اليهودية، المسيحية، الإسلام) ، كما يعتبر من جهة أخرى الحيز الرئيس الفاصل بين الأوروبيين وسكان شمال إفريقيا، وبين مسيحي الضفة الشمالية

و مسلمي الجنوبية وتعتبر اسبانيا لمضيق جبل طارق المتوسطي ، حلقة وصل مهمة بين الضفتين ، تناوبت عليها الحضارتان .[2]

---

[1] فضيل دليو واخرون ،المرجع السابق ، ص 57.

[2] فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: علم الإجرام والعقاب، جامعة : الحاج لخضر باتنة ،2011-2012 ، ص35.

ويمكن إرجاع تاريخ الهجرة المغاربية المعاصرة إلى مطلع القرن العشرين حيث اندرجت في سياق الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا واتسمت أساسا بطابعها العمالي من وجهة، وتطبيقها الهيكلية والدورية من جهة أخرى، وذلك حتى منتصف الستينات، لكن غلق الحدود الأوروبية والتدابير التحفيزية للعودة التي اتخذها بعض الحكومات الأوربية (ألمانيا نوفمبر1973، فرنسا جويلية1974)، وقرار السلطات الجزائرية بوقف السفر إلى فرنسا سبتمبر 1973 كرد رسمي عن الإهانات التي تلقاها مهاجريها هناك اثر على نسبة تدفق المهاجرين دون توقيف نزوحهم نحو الشمال نتيجة الهجرة .[1]

فمنذ خمسينات القرن الماضي كانت اسبانيا أكثر الدول المصدرة للهجرة إلى الدول الأوروبية الأخرى (1980–2000) إضافة إلى ايطاليا التي هي دولة مستقبلة لها، ومن أهم نقاط العبور للعديد من المهاجرين المغاربة بالطرق القانونية وغير القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي.[2]

ونظرا للروابط التاريخية الاستعمارية التي تربط بلدان المغرب العربي بفرنسا فإننا نجد وفي نفس الفترة، أي في الخمسينيات من القرن الماضي قد وصل إلى 560– 227 مهاجرا وذلك تحديدا سنة 1954م من 212.000 جزائريا و11300 مغربيا و 4180 وتونسيا، ومع حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 م بلغ عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا 425.000 من بينهم عامل غير202.000 متقاعد .[3]

---

[1] فايزة بركان، المرجع السابق ، ص36.

[2] فضيل دليو وآخرون ،مرجع سابق، ص78.

[3] مرجع نفسه، ص .79

هذا وقد أبرمت فرنسا مع بداية الستينيات اتفاقيات جديدة مع الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) تتعلق بصفة خاصة باليد العاملة ، حيث كانت الأولى مع المملكة المغربية بتاريخ 27 جويلية1963م، والثانية مع تونس بتاريخ 15 أكتوبر 1963

والأخيرة كانت مع الجزائر بتاريخ 10 أفريل 1964م وقد كان لهده الاتفاقيات اثر كبير في زيادة عدد المهاجرين، وقد كان هؤلاء المهاجرين قد ارتفع بصفك ملحوظة ،ودلك نتيجة للفقر والحرمان اللذين عانت منهما شعوب شمال إفريقيا، ولقد بقيت الهجرة في زيادة مستمرة سواء قانونية أو غير قانونية, وفيما يخص الهجرة غير القانونية .في عام 1991م تحديدا قدر بوهيننغ في دراسة تحت إشراف المنظمة الدولية للعمال عدد المهاجرين غير القانونيين في أوربا الغربية بحوالي مليونين و600 ألف مهاجر وهو ما يمثل 14 من المقيمين الأجانب، أما عدد المهاجرين من الدول المغاربية الثلاث (تونس،الجزائر المغرب) فقد قدر عام1991م بحوالي مليون و1977 ألف مهاجر.[1]

المطلب الثاني: الهجرة في الفترة الاستعمارية

من أهم هذه المرحلة جرة المغاربة الى أوروبا خاصة الدول الاستعمارية والتي تميزت بالحماية الفرنسية في المغرب العربي، واحتلال الجزائر من طرف فرنسا 1830م، واحتلال تونس سنة 1881م، وفرض الحماية الفرنسية على المغرب 1912، والحماية الإسبانية على منطقة الريف في شمال المغرب. ولقد عمل الجزائريون في الجيش الفرنسي، وقدر عددهم بحوالي30.000 جزائري في فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى ثم ارتفع عدد العمال الجزائري بطلب من وزارة الحرب الفرنسية للعمل في الصناعة الحربية، وقدر عددهم خلال

[1] فضيل دليو وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 80-81.

الحرب 150.000 عامل جزائري كما هنا ما يقدر ب175.000 مجند جزائري في الجيش الفرنسي.[1]

ومن الملاحظ أن العمال المغاربة قد انظموا إلى النقابات العمالية اليسارية المتعاطفة مع القضايا الوطنية في المغرب العربي في هذه الفترة كانت الهجرة المغاربية تمتاز بحركة، وهذا حسب احتياجات الدول الأوروبية والمتمثلة في اليد العاملة والجنود. وكانت الجزائر في طليعة قائمة المستعمرات، نجد نسبة المغاربة تختلف من بلد أوربي إلى آخر وأكبر نسبة سجلتها الهجرة المغربية إلى فرنسا مما تحمله من مميزات تاريخية باعتبار الدول المغاربية مستعمرة من طرف فرنسا أما الدول الأخرى سجلتها الهجرة نجد النسب متذبذبة حيث تحتل دولة المغرب المرتبة الأولى بمجموع1168 ألف مهاجر والجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 642 ألف مهاجر حيث يشكلون أقل من ثلث المغاربة القائمين بأوروبا وفي المرتبة الثالثة نجد تونس بنسبة مجموع 287 ألف ويمكن التعقيب على هذه الأرقام التي توضح حقيقة الوتيرة المتزايدة للمهاجرين المغاربة وهذا لسبب تفاقم ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين.[2]

وسرعان ما اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 وأدت إلى خراب وتدهور اقتصاديات الدول الأوروبية وبناياتها التحتية، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية إلى تحفيز حركة المهاجرين المغاربة بغرض إعادة البناء والتشييد لما دمرته الحربوفي سنوات الخمسينيات وصل عدد المغاربة إلى ربع مليون شخص قائم في فرنسا منهم 220000 ألف جزائري،

---

[1] محمد عبد المولي، **العالم الثالث ونمو التخلف** ، ط1، القاهرة : دار العربية للكتاب ، 1990، ص220.

[2] عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939"سلسلة الدراسات الكبرى"، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974،ص 24.

20000 مغربي و5000 تونسي. وكان معظم العمال المغاربة في المهجر يقيمون بصفة فردية دون أسرهم.[1]

فتاريخيا، نذكر بأن المهاجرين المغاربة عامة والجزائريين على وجه التحديد، قد لعبوا دورا رياديا في بروز الوعي الوطني وهذا بسبب احتكاك المغاربة مع المجتمعات الأوروبية المتميزة بالنشاط المكثف والحر في إطار والنقابات. ومن ثمار هذا الاحتكاك نجد ميلاد نجم شمال إفريقيا" بفرنسا سنة 1926 والذي ضم في صفوفه عددا كبيرا من العمال المهاجرين ذوات الأصول المغاربية.[2]

ومع قرار دول البنيلوكس (بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا) إلى جانب كل من فرنسا، ايطاليا في مارس 1957 في إطار اتفاقية روما الرامية إلى إنشاء سوق أوروبية مشتركة، تمكنت الهجرة المغاربية من الاستفادة من مبدأ حرية تنقل الأجانب حيث شجعت هذه البلدان المهاجرين المغاربة فعلى سبيل المثال قامت فرنسا بإلغاء كل القرارات التي تحول دون التحاق الجزائر بفرنسا كما أن القانون الفرنسي الذي كان معمول به في الجزائر أثناء فترة الاستعمار، وقد كرس مبدأ المساواة بين الأفراد، ونخص بالذكر ماجاء في ميثاق الجزائر الصادر في مادة (02) والتي تنص على المساواة التامة بين المواطنين الفرنسيين والجزائريين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق على العمالات الجزائرية بأية طريقة عنصرية.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 25.

[2] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية1930-1945** ، بيروت: منشورات دار الغرب الإسلامي، ط4 ،1992، ص25.

[3] عمار بوحوش،**العمال الجزائريون في فرنسا. دراسة تحليلية**. ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1974، ص140.

وعلى القائمين بصورة رسمية وقانونية في البلدان المنتمية للفضاء الاورومتوسطي للمهاجرين المغاربة العاملين في بلدان الاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية في نفس السياق تنص المادة 69 من الاتفاقية بتدعيم الحوار والتشاور والاجتماعات فيما يخص معضلة الهجرة غير الشرعية والمشاكل التي تطرحها على مستوى العلاقات بين البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) والاتحاد الأوروبي خاصة تلك المتعلقة بالطرد وعودة المغاربة المقيمين بصورة غير شرعية في بلدان الاتحاد الأوروبي. وكل هذه المجهودات التي تبذل من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي تعد من أصعب المشاكل التي تواجهها بلدان الاتحاد الأوروبي بصفة عامة.[1]

المطلب الثالث: الهجرة بعد الاستقلال

وتبدأ هذه المرحلة مع استقلال كل من المغرب وتونس في 1956، بحيث عرفت هجرة التونسيين والمغربيين دفعا خاصا. ومع استقلال الجزائر في 1962 ازداد توافد المهاجرين على أوروبا واتسعت بذلك دائرة الدول المستقبلة للمهاجرين المغاربة من فرنسا لتصل بعدها إلى كل من بلجيكا، هولندا وألمانيا، وأصبحت الهجرة المغاربية خاضعة لإطار منظم يتجسد من خلال اتفاقيات مبرمة مابين الدول المغاربية الثلاث (الجزائر،المغرب وتونس) والدول الأوروبية المذكورة آنفا (فرنسا، هولندا بلجيكا، ايطاليا، ألمانيا واسبانيا). وفي هذا الصدد، يعتبر المغرب منذ البلدان السباقة مقارنة مع كل من الجزائر وتونس، حيث ابرم اتفاقيات تنظم الهجرة المغربية مع كل من فرنسا وألمانيا في 01 جوان 1963.وابرم اتفاق آخر مع بلجيكا في17 فيفري 1964وقامت فرنسا بإصدار التشريعات الغرض منها تشجيع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم على العودة إلى الجزائر، علما بأن اتفاق بين الجزائر وفرنسا.بعد

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ، ص ص38.

الاستقلال ينظم هجرة العمالة الجزائرية إلى فرنسا بنسبة سنوية، فقد كان العدد المتفق عليه عام 1968 يقدر ب35000 ألف جزائري، وتناقص هذا العدد عام 1971 إلى 25000 ألف جزائري.[1]

أما بالنسبة للمهاجرين المغربيين، فان المغرب قد ابرم اتفاقيات لتنظيم العمالة المغربية في كل من ألمانيا فرنسا وبلجيكا. وحسب أرقام 1972، فقد وصل عدد العمال المغاربة الى000 200 مغربي في أوروبا منهم 70% في فرنسا من العمالة المغربية في أوروبا. إلا أن تدفق العمالة المغربية إلى أوروبا توقف تقريبا من ناحية قانونية في عام 1973وأما بالنسبة للهجرة التونسية في أوروبا، فلقد تم تنظيمها في إطار اتفاقيات بين كل من فرنسا وهولندا عازم 1963 وألمانيا في 1970، وبلجيكا عام 1969 لتوفير العمالة والتونسية لهذه الدول الأوروبية، وقد ارتفع عدد التونسيين في فرنسا إلى 49000 ألف عام 1973، لذلك رفعت هذه الهجرة البطالة عن الاقتصاد التونسي.[2]

وبعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت الدول الأوروبية من جرأ أزمة البترول لسنة 1973 حيث اضطرت الدول الأوروبية غلق أبوابها أمام الهجرة المغاربية. إلا أن ذلك لم يقلل من تزايد عدد المغاربيين التوجهين إلى الدول الأوروبية بسبب استفادتهم من حق التجمع العائلي.

وفي إطار تطبيق سياسات تقليص عدد العمالة المغاربية، لجأت الدول الأوروبية إلى أسلوب جديد ويتمثل في تشجيع المهاجرين المغاربة المقيمين بهذه الدول على العودة إلى مواطنهم

---

[1] بن جامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال، 1962-1988**، ترجمة: صباح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،2012 ، ص33.

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع السابق، ص ص28-29.

الأصلية عن طريق تقديم المساعدات المادية اللازمة، إلا أن معظم التدابير المتخذة من قبل البلدان الأوروبية والرامية إلى تقليص عدد العمالة المغاربية لم تثبت نجاعتها وهذا بسبب تشجيع الهجرة من قبل كل من المغرب وتونس بغرض ضمان سوق العمل من جهة ومن جهة أخرى تحقيق مصدر هام من العملة الصعبة عن طريق الادخار أو تحويل العملة الصعبة إلى دولهم الأصلية.[1]

أما بالنسبة إلى الجزائر، فانه البلد الوحيد الذي قرر إلغاء سياسة تشجيع الهجرة، وهذا لتوفرها على موارد مالية هامة من جراء مداخيل البترول إلى الخارج وأكثر هذا فهناك سبب ونلاحظ انه بعد إلغاء الهجرة العمالية من قبل دول أوروبا الغربية تم وضع مبادرة تهدف إلى تنظيم الهجرة المغاربية وتتجسد من خلال الاتفاقيات المبرمة بين البلدان المغاربية الثلاث الجزائر، أخر سياسي يكمن في القضاء على كل أنواع الاستغلال من قبل أي طرف خارج، باعتبار أن الجزائر قد عانت ولمدة طويلة من ويلات الاستعمار الفرنسي.[2]

تونس والمغرب(كل دولة) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وبالفعل فلقد وضعت المجموعة الأوروبية قانونا خاصا للعمال المغاربة الموقع عليه في 26و27 أفريل 1976.فالجزائر أمضت على معاهدة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العاصمة الجزائر يوم 16 أفريل 1976 وصودق عليها من قبل المجموعة في إطار اللائحة رقم 78/2210 26 في سبتمبر 1978. أما المغرب فلقد وقع على معاهدة التعاون مع المجموعة في العاصمة

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[2] طيب بن علي، **هجرة الأدمغة** ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية السياسية، الجزائر: العدد 34، 1996 ، ص363.

الرباط أفريل 1976 وصودق عليها من قبل المجموعة الأوروبية في إطار نفس اللائحة المذكورة بالنسبة للجزائر وتمت المصادقة عليها في نفس التاريخ.[1]

ومع نهاية فترة الحرب الباردة ، وبداية تفكك المعسكر الاشتراكي، عرفت البلدان الأوروبية، وعلى غرار باقي مناطق العالم تغيرات جذرية في تشكيلتها خاصة بعد إبرام اتفاق مستريخت في 1992 واختيار التوجه نحو الاندماج الكلي والتدريجي مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ولقد كان لهذه التحولات تأثيرا بالغا على مسار ديناميكية الهجرة المغاربية.[2]

وبذلك أغلق باب الهجرة في وجه المغاربة على حساب مواطني أوروبا الشرقية، ونظرا للأولوية التي تمنحها بلدان الاتحاد الأوروبي للعمالة المتوافدة من أوروبا الوسطى والشرقية، شرعت بعض البلدان الأوروبية في ترحيل العمال الأجانب خاصة هؤلاء غير الشرعيين. وقامت فرنسا باتخاذ تدابير متعلقة بطرد المهاجرين القائمين على التراب الفرنسي بطريقة غير قانونية ابتداء من 2004، وهذا حسب التصريحات التي قام بها وزير الداخلية الفرنسي ورغم تطور الأوضاع الدولية الإقليمية على حساب الهجرة المغاربية واتساع الهوة بين عالم الشمال وعالم الجنوب، إلا أن عدد المهاجرين المغاربة إلى الخارج وباتجاه بلدان الاتحاد إثر زيارته للجزائر في 24 نوفمبر 2003.[3]

---

[1] Bergr(Nahalie),la politique européenne d'asile et d'immigration,Enjeux et perspectives.Bruxelles. 2000.p 23.

[2] طيب بن علي، مرجع سابق، ص365.

[3] Guemache(Lounes), « Chasse aux clandestin, Alger a dit oui à Sarkosy », in Liberté du 30/10/2003.p03.

الأوروبي على وجه الخصوص لا يزال يسجل ارتفاعا يوما بعد يوم وهذا بسبب استفادة المغاربة من حق التجمع العائلي، ومزاولة تعليمهم في الخارج ، والاستفادة من حق اللجوء المسموح به للأجانب المهددة حياتهم في بلدانهم الأصلية وأخيرا باستعمال الطرق غير القانونية وغير الرسمية للسفر إلى الخارج عن طريق شبكات التهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية[1].

[1] طيب بن علي ، مرجع سابق ، ص270.

خلاصـة الفصـل:

إن الهجرة هي عملية انتقال فردية أو جماعية من مكان إلى آخر سواء بصورة مؤقتة أو دائمة، وبصورة فردية أو جماعية تصبح هجرة غير شرعية، إذا كانت الهجرة عابرة للحدود الوطنية أو مخالفة لقوانين الدولة المصدرة.

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا، وبشكل مقلق في السنوات الأخيرة والهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة، بحيث ارتبطت الهجرة بالاستعمار من خلال هجرات الدول المغاربية إلى دول الاستعمار. قبل وبعد ولكنها تحولت غلى هجرة غير شرعية بعد أن قيد الإنتقال من بلد إلى آخر ووضعت التأشيرات، الأمر الذي يصعب على الكثير من الحالمين بالهجرة الحصول على هذه التأشيرات، مما يضطرهم إلى التزوير أو التسلل إلى الحدود مما يجعل صفة هذا الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية.

والقانون بذاته وضع عدة إجراءات للحد منها عن طريق وضع عدة قوانين تعاقب المهاجر غير شرعي سواء في القانون الجزائري أو القانون الأوروبي.

الفصل الثاني

محددات الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المبحث الأول: الدوافع والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول:العوامل السياسية والتاريخية

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مسالك الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط

المطلب الثاني: طرق استقبال المهجرين غير الشرعية

المطلب الثالث: واقع المهاجرين غير الشرعية

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد مسألة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم آثارها وتعددها الشيء الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من اجل ردعها والسيطرة عليها باستئصال الأسباب الدافعة إليها، وان استمرت دون معالجة فهي بذلك ستؤدي إلى تهديد استقرار الدول المستقبلة .

بالتالي فان البحث عن أسباب الهجرة غير الشرعية يكتسي أهمية بالغة في الدراسة فتطرقنا في بداية هذا الفصل لأسباب الهجرة غير الشرعية ، كما تطرقنا إلى واقع الهجرة غير الشرعية من خلال دراسة أهم مسارات الهجرة غير الشرعية، والتعرف على طرق استقبال المهاجرين غير الشرعيين من خلال مراكز الاحتجاز في الدول المستقبلة ، والتعرف على واقع المهاجرين من خلال سياسة الترحيل والظروف المعيشية للمهاجرين غير الشرعيين في دول الاستقبال.

وعليه ستأتي الفصل الثاني للدراسة محددات الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط وفق مبحثين كالأتي :

المبحث الأول: الدوافع والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول : الدوافع والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

تعددت الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية باختلاف وتعدد أنواعها وتختلف حتى في النوع الواحد ولذلك فالهجرة غير الشرعية كجزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة،ويكفي عامل للهجرة أو قد تكون مرتبطة بمجموعة منها، لكن مهما يكن لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة وهي الجوانب السياسية الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عوامل لأخرى أقل تأثيرا كالعامل التاريخي .

المطلب الأول : العوامل السياسية والتاريخية

تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية (الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب) أحد الحر كيات السلبية التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه "بالهجرة الاضطرارية "أو"اللجوء السياسي" .[1]

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وأفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزعات ذات الطابع السياسي مثل النزعات الحدودية (يجب التأكيد هنا على أن طبيعة الحدود السياسية في القارة الأفريقية هي " حدود مصطنعة " أي مفروضة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين الذين تبعا مؤتمر برلين 1884)،كما تعرف

1خديجة بتقة ، **مرجع سابق**، ص 71.

القارة نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاعات البحيرات الكبرى زائير،رواندا،بور ندي، أو قد يكون النزاع ذا طابع عرقي يبدأ داخل دولة ما ثم يتحول على نزاع ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة "الكونغو "،الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة ،ومأساة "رواندا"و "البور ندي"... و النتيجة الحتمية لهذه النزعات عشرات الآلاف من المهاجرين لاجئين كانوا أم مهاجرين غير شرعيين.[1]

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية ، إضافة على الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة ، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الديكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة .[2]

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم ، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات

---

[1] فريجة لدمية ،" **الهجرة غير الشرعية دراسة في الحركيات السببية للظاهرة** "، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن ، جانفي 2013، ص70.

[2] محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، عمان:دار مجدلاوي، 2000 ، ص ص41-42.

والديمقراطية وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطية وقمع في دول العالم الثالث حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم .[1]

-**أما بنسبة للعامل التاريخي:** دورا في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشارها عبر المجال الجغرافي الواسع، ذلك أن العلاقة التي تربط دول الشمال ببلدان الجنوب هي علاقة تاريخية مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعورا بمسؤولية دول الشمال تجاه دول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، فعلا فقد ولدت تلك الحقبة الاستعمارية العديد من الإحباطات التي مازالت آثارها قائمة لدى شعوب بلدان الجنوب التي تشعر أنها كانت عرضة للاستغلال ونهب خيرات بلادها من قبل تلك الدول الاستعمارية هذه الخلفية التاريخية هي التي جعلت العديد من الأشخاص في البلدان التي كانت عرضة للاستعمار تحاول البحث عن أمل في دول الشمال افتقدته في بلدانها بسبب مخلفات استعمارية لا ينكرها أحد، هذا الوضع الاستعماري خلف بدوره فقرا ملحوظا في بلدان الجنوب الأمر الذي انعكس على قدرة تلك البلدان في توفير مواطن الشغل للباحثين عنها من الشباب خصوصا وأمام انتشار وسائل الاتصال والمواصلات، وفي عصر طغت عليه ظروف العولمة في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والاتصالية لم يعد ممكنا تجاهل رغبات الشباب والعاطلين عن العمل وتطلعهم لفتح آفاق جديدة أمام مستقبلهم .[2]

---

[1] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر بسكرة : 2012/2011، ص63.

[2] طبيب كمال،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورومغاربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: دراسات إستراتيجية ومستقبلية،جامعة الجزائر3 ،2011-2012، ص40.

- الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط

بما أنا انطلاقة الربيع العربي كانت من تونس، فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة غير القانونية، وكانت هذه الهجرة نوعا من التعبير عن الاحتجاج؛ فبعد أن أضرم البوعزيزي النار في نفسه، تكررت قضية حرق كوسيلة للاحتجاج في مختلف البلدان التي وصلها الربيع العربي، سواء التي أدى فيها هذا الربيع إلى تغيير الأنظمة، وإلى إصلاحات سياسية، وهنا يجب التنبيه إلى أن هناك وعيا لدى الشباب العربي التواق إلى ترك بلاده، بأن الهجرة غير القانونية، وبسبب الأخطار التي تحيق بها تعتبر نوعا من الاختراق، وهذا المصطلح الذي يستعمل للتعبير عنها في المغرب العربي، حيث يطلق على عملية عبور البحر بطريقة غير قانونية، ومع اندلاع الثورة الليبية، وخلال الشهور الطويلة للحرب السابقة لسقوط نظام القذافي، ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا عبر البحر، وكان يشمل الهاربين من ويلات الحرب، والمهاجرين الأجانب في ليبيا والذين تعذر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى، وكان عددهم على عهد القذافي يقدر بمليون ونصف (حوالي ربع عدد سكان ليبيا).[1] غير أن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة، بل عدم استقرار الأوضاع، كان وراء مواصلتها بإيقاع أسرع، عكس ما حدث في تونس. وقد بلغ عدد الذين حلوا في السواحل الإيطالية انطلاقا من ليبيا سنة 2012، نحو 20ألفا، وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة، حيث وصل سنة2013 إلى 70 ألفا. وفي سنة 2014، تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 آلاف، بحسب أرقام "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، ورغم هذه الأرقام المرتفعة على امتداد السنة فإن أعداد المهاجرين تتزايد مابين

[1] عبد الواحد أكمير، "**الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط**" ،مجلة المستقبل العربي، العدد 433 ، مارس 2015 ، ص 29.

نهاية الربيع ومنتصف الخريف؛ لأن الأحوال الجوية وحركة البحر تكون مشجعه لانطلاق قوارب الهجرة غير القانونية، بحيث يتجاوز أحيانا عدد الذين يصلون إلى السواحل الإيطالية خلال هذه الفترة من السنة، ألف مهاجر في اليوم الواحد .[1]

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

حيث يعتبر الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة الشرعية يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابها هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور .[2]

ويتجلى هذا التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة ، وهذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد ، (دول جنوب المتوسط الغربي)، فحسب الأستاذ تابينو، فإن الهجرة هي رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد [3].

يرى الكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل

---

[1] عبد الواحد أكمير، "**المرجع السابق** ، ص30.

[2] محمد معمر، "**أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية** "، مجلة الأمة العربية ، الجزائر، 2009/10/19، ص 10 .

[3] فيصل سمارة ، **البعد الإنساني في الشراكة الاورو مغاربيةمن مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من اجل المتوسط (1995 –2008)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص108 .

،مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه ،وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فانه يؤدي إلى البحث عن منافذ غير شرعية (في ظل عم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل) .[1]

إضافة إلى ذلك ، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فان النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الوافدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل ، وهكذا فان البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية

وتقدر نسب البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12%، وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس. هذا الضغط على سوق العمل يغي "النزوح الى الهجرة " خاصة في شكلها غير القانوني ، ومن اجل الحد من هذه الظاهرة، فان ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: (المغرب400 ألف فرصة عمل)، (الجزائر 500 فرصة عمل) و(تونس 100الف فرصة عمل)، يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" إشكالية الهجرة بقوله: (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات) ،ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر. ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق ب3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على إن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل ، ولكن إذا

[1]– لدمية فريجة، مرجع سابق، ص.72.

كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون الأخر، وهذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية.[1]

– كما تلعب الحالة الاجتماعية لمواطني دول الضفة الجنوبية للمتوسط دورا أساسيا لتصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو دول الضفة الشمالية للحوض (الدول الأوروبية). حيث أنه ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام، أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم في الشمال ما يدفعهم بالتالي إلى الهجرة طلبا لحياة كريمة وعيش أفضل .[2]

إن شرح الهجرة غير الشرعية يبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويصل إلى بلد يعرف انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلاً، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول

---

[1] محمد الخشاني، "**أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**"، متاحة على الرابط: http://www.aljazeera.net بتاريخ2017/04/17، على سا16:30.

[2] فيصل سمارة ، المرجع السابق،ص110.

العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط ، والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. وكذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار... الخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.[1]

إضافة إلى هذه الأسباب يوجد أسباب أخرى والمتمثلة في:

أ/الصورة النمطية المشرقة لدول المقصد:

والمتمثلة في الانبهار بالصورة النمطية الباذخة التي تروج عن الضفة الأخرى أو بلد المقصد والتي أصبحت تعد بمثابة الفردوس المفقود السبيل الوحيد للانتهاء من معاناة البطالة والتهميش، وهذا من قبيل الانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق رحلة الاغتراب والبحث عن الذات المقصودة والهوية المجزأة، التي تحمل التوجه العام نحو مجتمع استهلاكي ذي بعد واحد. وهو ما يدفع إلى تأجيج الرغبة لدى بعض الأفراد في الهجرة والمخاطرة فيتكلفون أشد العناء للوصول إلى بلد القصد اعتقادا منهم أن هذه هي آخر الصعوبات والتحديات بمجرد دخولهم إلى تلك الواجهة .[2]

وهنا تلعب وسائل الإعلام دور كبير جدا في ترسيم هذه الصورة النمطية عن الهجرة وخاصة المرئية، حيث دأبت هذه الوسيلة منذ عقود على رسم صورة متفائلة عن أوروبا والغرب

---

[1] بيار فرنسيس،"الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"، بيروت ، 2011 ، ص 4 .

[2] رشيد بن فريجة ، **جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2009/ 2010 ، ص73.

عموما، فأظهرته في الغالب على انه بلد الحريات والحقوق وكل معاني الإنسانية والحضارة، كما تصور الرجل الغربي على انه المثال الصدق والنزاهة والأمانة والشرف. خلافا ما يقدم من صورة قائمة ومسيئة لدول شعوب الجنوب من التخلف والانحطاط في شتى المجالات.[1]

ب/ سهولة الوصول:

إن وسائل السفر الحديثة كسرت قوانين الهجرة السابقة، التي جعلت البعد الجغرافي عائقا مانعا من الهجرة وفي ضوء الثورة في عالم الموصلات، أصبحت ابعد الأماكن سهلة المنال. فإذا علمنا أن معظم البلاد العربية وخاصة دول المغرب العربي قريبة جدا من الشواطئ الايطالية، وشواطئ غالبية البحر المتوسط بأكثر من 60 ميلا بحريا، لا بل شواطئ دولة المغرب لا تبعد سوى 14 كلم عن الشواطئ الاسبانية، أدركنا أن القرب الجغرافي يساهم في التحفيز على الهجرة .[2]

ج/ سوق العمل كعامل جذب: تتجلى عوامل الجذب في دول الشمال الغني بشكل ملحوظ في الزيادة على طلب العمل في بعض القطاعات والمهن، فتلجأ أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، سيما تزايد عوامل الهرم والشيخوخة مما تضطر معه بعض دول الاستقبال للبحث عن العمالة الأجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة لتلجأ لطلب اليد العاملة . إضافة

[1] هيثم رباني ، "**الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية**"، متاحة على الرابط : http// www.4algeria.com/2017/04/10/سا10:30

إلى عزوف مواطني تلك الدول (الاستقبال) الاشتغال بمهن معينة إما لخطورتها أولقلة وضعها الاجتماعي مما يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يبلون الاشتغال بها.[1]

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية

يكتسي البحر الأبيض المتوسط قيمة جغرافية هامة نظرا لمركزية موقعه في الكرة الأرضية، وقرب الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا.هذا الموقع جعل منه منطقة عبور للهجرة غير الشرعية عن طريق مسالكه المختلفة، ونحن في هذا المبحث بصدد التعرف على أهم مسالك الهجرة غير الشرعية إضافة إلى التعرف على واقع المهاجرين في دول الاستقبال.

المطلب الأول: مسالك الهجرة غير الشرعية

هناك مجموعة من المسالك التي يسلكها المهاجرون للوصول الى الشواطئ الأوروبية، ويمكن التمييز بين مسالك شرق المتوسط من آسيا العربية، ومسالك جنوب البحر المتوسط من الأقطار الإفريقية وهي:

- مسالك شرق المتوسط :

إن نقطة التجمع للمهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي تكون لبنان، حيث يتجمع هؤلاء من الأردن وسوريا ولبنان والعراق وأحيانا ينضم غليهم بعض القادمين من مصر والسودان ويصل هؤلاء إلى لبنان من خلال وسطاء يرتبون لهم السفر، ومركز التجمع غالبا ما يكون في منطقة البقاع اللبنانية. وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع الشخص الواحد مبلغ ألفي

[1] محمد محمود السرياني،"**هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**"،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2010 ، ص5.

دولار، على شكل جماعات صغيرة يتراوح أفراد كل جماعة من 10-12 شخصا، تعبر الحدود السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، حيث يتلقاهم احد السماسرة الذي يجري ترتيبات نقلهم عبر الأراضي السورية التركية وعليهم بعد ذلك الانتقال على الأقدام لمدة يومين للوصول إلى داخل الأراضي التركية، حيث يتسلمهم مهرب تركي يوصلهم إلى أنطاكيا بحافلات صغيرة، دون أوراق ثوبوتية ثم ينقلون بعدها إلى أزمير التركية على بحر إيجة، قبالة الشواطئ اليونانية ثم يركبون في قوارب مطاطية على شكل جماعات يتراوح عدد كل منهم 25-40 شخصا، حيث يتسللون إلى جزيرة يونانية قريبة من الشواطئ التركية تعرف باسم ساموس، فإذا قدر لهم النجاة فقد وصلوا بر الأمان، وإذا كان الحظ تعيسا، عثرت عليهم السلطات الأمنية التي ربما تعيد القارب إلى تركيا ليتولى. الأتراك احتجازهم، أو يمنع القارب من الرسو على الساحل فيعلق هؤلاء في البحر، وأحيانا يلجأ هؤلاء إلى خرق القارب بالسكاكين ليغرق.[1]

مما يجبر السلطات على إسعافهم، ونقل من يبقى حيا منهم إلى الأراضي اليونانية لينظر في أمره، وكثيرا ما يدعي هؤلاء أنهم عراقيون أو فلسطينيون، وعندها يسلمون إلى القوات الدولية على اعتبارهم أنهم لاجئون سياسيون في بعض الأحيان لا تكون وجهة المهاجرين هي اليونان، فقد تكون إلى رومانيا أو بلغاريا، فيتم نقل المهاجرين إلى تركيا الأوروبية، ثم يجري نقلهم إلى مناطق حدود الدول المجاورة في بلغاريا ورومانيا، وقطعها خلسة بعيدة عن رقابة الدولة، أو ينقلون من موانئ تركيا على البحر الأسود إلى موانئ بلغاريا واليونان .[2]

[1] محمد محمود السرياني، مرجع سابق ص 6.

[2] مرجع نفسه، ص ص 7.

- مسالك جنوب المتوسط :

هنا تتعد الطرق فقد تكون عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا باتجاه شمال المتوسط، إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموما .

وتتصف مسالك جنوب الحر المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الإفريقية جنوب الصحراء.ينتقل المهاجرون من خلال شبكات التهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب للسفريات غير القانونية منتشرون في كل أرجاء القارة الإفريقية.[1]

والخريطة التالية توضح أهم موانئ ومراكز تهريب المهاجرين جنوب المتوسط:

خريطة رقم: أهم موانئ ومراكز تهريب المهاجرين جنوب المتوسط:

المصدر: https://www.aljazeera.net,01/05/2017h 9 :30

[1] محمد سرياني ، مرجع سابق، ص8.

فالمهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية الى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر، في ظروف صعبة وقاسية، في انتظار لحظة العبور حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الايطالية وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق تتجه الحمولة الزائدة للقارب. وهناك مسالك في ليبيا في غرب البلاد تمتد من الخمس الى منطقة زوارها، وهنا ينقل المهاجرون إلى سواحل صقلية أو إلى مالطا أو إلى لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا يستغرق قطعا يوما،أو بعض يوم، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية التونسي أو ميناء حلق الوادي .[1]

أما رحلات الجزائر فتنطلق من وهران لمدة (12) ساعة إلى مالاقا، أما مهاجرو دولة المغرب فوجهتهم إما إلى سبته أو مليليه برا، أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الاسبانية، أو إلى جزر الكناري . وكذلك الحال في مهاجري دولة موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب إلى هذه الجزر، وفي حال فشل المحاولة ينتهي الأمر إما بالغرق في مياه البحر المتوسط أو بالسجن والاحتجاز لبضع سنين ثم العودة الوفاض، في حين يرزح أهله وذووه تحت وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر .[2]

[1] محمد محمود السرياني ، **مرجع سابق**، ص.9

[2] **مرجع نفسه**، ص10.

المطلب الثاني: طرق استقبال المهاجرين

إنشاء مركز الاحتجاز:

قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال. وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم، والقرار منهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الإتحاد. وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في أكتوبر 2008، فترات الاحتجاز الواردة في القرار، ورآها مفرطة وتؤدي للإضرار بالحق في حرية المهاجرين كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية.[1]

و تقدمت ألمانيا و بريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالإتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الإفريقي، على أن تتولى المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا و سهولة في الإدارة، لتنظيم دخول الأفراد إلى الإتحاد الأوروبي، ممن هم بحاجة للحماية الدولية. إلا أنه وبعد عام، رفضت المفوضية إعداد إجراءات للإتحاد الأوروبي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء، لكنها روجت لفكرة برنامج إعادة توطين اللاجئين في الإتحاد الأوروبي، في إطار التعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين وتعليقا على اقترح وزيري

---

[1] نادية وفتيحة ليتيم، "**أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية**"، متاح على الرابط: http//www.alhoukoul.com26/03/2017على سا 10:00.

الداخلية الألماني والبريطاني بإقامة معسكر لاستقبال المهاجرين في خمس دول شمال إفريقية، وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية، يقول الباحث ستيفان الشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة :"حتى الآن، لا يحظي هذا المشروع بأغلبية كافية في الاتحاد. ومن وجهة نظري، فإنه ما دام لا يوجد نظام قانوني محايد يمكن الاعتماد عليه في الدول، ومادامت حقوق الإنسان لا تحظي بالاحترام هناك، فإن هذا الاقتراح يبقى غير صالح للنقاش إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه، ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبي .[1]

وتجدر الإشارة إلى انه، وفي اجتماع في أكتوبر 2004 لوزراء الداخلية الأوربيين في هولندا، انقسم الوزراء حول هذا الاقتراح. وفي شهر ديسمبر من العام نفسه صوتت لجنة البرلمان الأوروبي للحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية على رفض فكرة "إبعاد" مسؤوليات الاتحاد الأوروبي، الخاصة بملتمسي اللجوء إلى أماكن أخرى . وفي الوقت نفسه، لم تعرض أي حكومات شمال إفريقيا الأرض اللازمة لمراكز استقبال الاتحاد الأوروبي المزمع إنشاؤها، إذا كان القرار قد صدر. وبحلول فبراير2005، اقر وزراء الداخلية للاتحاد الأوروبي في اجتماع لكسمبورغ أن الفكرة قد ماتت.[2]

---

[1] حنان شارف، **استرتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط**، متاحة على الرابط: http//www.radioalgerie.dz/ :2010 على سا 21:45 :2017/04/11

[2] أحمد الونيس، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014 ، ص ص46-47 .

- ظروف وأماكن الاحتجاز:

يحتجز المهاجرون غير النظاميون في أغلب الأحيان في ظروف غير مقبولة لا تستوفي المعايير المطلوبة، حيث أن المراكز المخصصة لإيوائهم مكتظة، كما أنها تفتقر إلى النظافة، إضافة إلى قلة وجبات الطعام، وعدم توفر الرعاية الصحية بالشكل المطلوب، فقد سجل في عديد المراكز نقص عدد الأطباء والممرضين، للتكفل بالجانب الصحي، حيث تكتفي بعض المراكز بالخدمات الصحية الأساسية فقط، كما سجل كذلك انعدام رعاية الصحة الإنجابية للنساء في جميع أماكن الاحتجاز، وتختلف هذه المراكز باختلاف إمكانيات كل دولة من دول الاستقبال، ففي بلغاريا تعرف مراكز الاحتجاز أوضاعا جد متردية نتيجة لعدم توفر الشروط الضرورية لمكان مخصص للاحتجاز، حيث يعاني المهاجرون غير النظاميون من أوضاع يمكن أن ترقى معاملة لا إنسانية أو مهنية وقد تزيد من خطر حدوث انتهاكات أخرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الصحة والغذاء ومياه الشرب والصرف الصحي .[1]

إن عدم وجود أماكن خاصة ودائمة لاحتجاز المهاجرين غير النظامين، جعلهم عرضة للاحتجاز في مركز مؤقتة تشمل مجموعة واسعة من الأماكن، كالسجون، مراكز الشرطة، ومراكز احتجاز المهاجرين غير الرسمية، القواعد العسكرية، مجمعات شركات الأمن الخاصة المستودعات المهجورة، المطارات وحتى السفن من جهة أخرى، فإن مراكز الاحتجاز المذكورة تشرف عليها سلطات عمومية مختلفة على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، مما يجعل من الصعب ضمان انسجام إنفاذ معايير الاحتجاز القانونية المطابقة

[1] عبد اللطيف فاصلة وآخرون، **حقوق المهاجرين غير النظامين في إطار التعاون الاورومتوسطي**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في القانون العام ، جامعة وهران، 2014-2015، ص 163.

للالتزامات الدولية في هذا الإطار ، ينبغي الإشارة إلى مسألة على قدر كبير من الأهمية في هذا الصدد، وهي وجوب الفصل بين الأماكن المخصصة لإيواء المهاجرين غير النظاميين في إطار الاحتجاز الإداري، أي أن يتم احتجازهم في مراكز احتجاز مخصصة لهم، وان لا يكونوا في سجون أو في مرافق أخرى مخصصة لنفس الغرض مع مساجين من المجرمين الذين أدينوا بعقوبات جنائية، وفي هذا الصدد، تنص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في المادة 17، فقرة 03على أن يسجن العمال المهاجرون وأفراد أسرهم المحتجزون رهن المحاكمة، كلما كان ذلك ممكنا عمليا، وتضمنت القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء التي سبق وان تطرقنا لها، أن الأشخاص المحتجزين في إطار تهمة غير جنائية يجب أن يعزلوا عن السجناء الذين ارتكبوا أعمالا إجرامية، زيادة على ذلك فإنه في بعض الحالات يحتجز المهاجرون غير النظاميون في أماكن بعيدة عن المدن، مما يصعب على عائلات هؤلاء المهاجرين، والمحامين والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال من الوصول إلى هذه المراكز، وهذا ما من شأنه التأثير على حق هذه الفئة من المهاجرين في التواصل مع المحيط الخارجي .[1]

3- أهم مراكز الحجز:

بالنسبة لإيطاليا فإنه كل سنة يتعرض أعداد المهاجرين السريين المجازفين بحياتهم من اجل الوصول الى شواطئها إلى خطر الموت ففي إحصائيات لمصالح هجرة السواحل الايطالية خلال سنة 2007م. أكثر من 50 ألف مهاجر، ثم تحويل أغلبهم الى مركز الحجز المؤقت لجزيرة لامبيدوزا، فيما أحصت المصالح الصحية الايطالية انتشال أكثر من200 جثة من

[1]- فرانسوا كريبو، **احتجاز المهاجرين غير القانونيين وبدائل الاحتجاز**، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة العشرون، رقم المطبوع 20 جنيف ، 2012 ، ص15.

عرض السواحل الايطالية، خاصة بالقرب من جزيرة سردينيا ولامبيدوزا، ففيما قدرت نفس المصالح عدد المفقودين المبلغ عنهم رسميا ب: 1200 من بينهم جزائريون، كما أنشأت السلطات الايطالية 16 مركزا لاحتواء الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان جنوب المتوسط، ومن أهمها مركز لامبيدوزا، وهو عبارة عن شاليهات جاهزة للبناء (غرف طويلة) تحتوي كل واحدة على 40 سريرا معدنيا يتكدس بها المهاجرون الأفارقة، الجزائريون والمصريون، والتونسيون في ظروف صحية كارثية وغياب تام للنظافة والأمن والتدفئة داخل المركز .[1]

أما في اسبانيا حسب دراسة قامت بها جمعية مساعدة العمال المهاجرين سنة 1999 حول ظروف إقامة المهاجرين السريين بينت انه من بين 260 مسكنا يأوي 1150 شخص فان 33% منها فقط تتوفر على الشروط الأساسية للعيش، في حين 42% منها فهي عبارة عن مخازن فلاحيه صغيرة شبه مهدمة غير صالحة للسكن، 15% منها مخربة تماما تفتقر للماء الشروب و 60% منها تقع في مناطق معزولة على هامش المدن الكبرى .[2]

أما في فرنسا الاحتجاز الإداري يعمل منذ 1981 يعمل على الحجز الإداري للمهاجرين غير الشرعيين في انتظار اتخاذ تدابير الإبعاد القضائي أو الإداري، هذا للأشخاص الذين يحددهم النظام المعلوماتي شنجن في حالة عدم قبول طلباتهم باللجوء أو تجديد الإقامة ويكون احتجازهم في مركزا الشرطة لاتتجاوز 48 ساعة نظريا ولكن بعد ذلك تم إنشاء مراكز

---

[1] نور الدين بوكراع، **تسجيل اكثر من 2000 قتيل و1200 مفقود بالسواحل الإيطالية**،جريدة الشروق، العدد 18،2007/09/21، ص4.

[2] – رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة"دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 1 جانفي 2007–31 ديسمبر 2007" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر، 2008–2009 ، ص74.

للاحتجاز الإداري منذ2005 مثل: Nimes ، Rennes،Metz وهذا ماكلف حوالي 28.8 مليون أورو،و أما في بريطانيا منذ 2002 وسعت سلطات الوضع في اعتقال لوزارة الداخلية البريطانية وتسمح للأعوان المكلفين بمعالجة طلبات اللجوء، بالوضع رهن الاعتقال وقبل 1990 لم تكن موجودة في بريطانيا مراكز الاعتقال، بحيث ظهرت أولها سنة 1993 في Campshield بطاقة استيعابية ل: 186 فرد، ثم بعد\ 2000 تزايد أعداد هذه المراكز مثل:yarl s wood ، Harmondsworthk، Oakington وبلغ عدد المرحلين من بريطانيا حوالي 16275 سنة 2008 و أما في تركيا كأخر حدود مع فضاء شنجن تنص قوانينها على المعاقبة للخروج غير القانوني بالاعتقال بقرار إداري من وزارة الداخلية، بحيث تشير منظمة غير حكومية " جمعية حقوق الإنسان التركية " إلى وجود حوالي 40609 مهاجر غير شرعي معتقل في تركيا ستة 2008، ومع فتح المفاوضات التركية مع الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه تغيرت وشددت السياسة التركية مع الهجرة وتزايد مراكز الاحتجاز خاصة في الفترة بين 2006 و 2010 .[1]

وأخيرا نقول بان مسألة الاعتقال والاحتجاز الإداري أفرزت تحدي كبير للدول المقصد حول مسألة احترام وحماية حقوق الإنسان المهاجر غير الشرعي.

المطلب الثالث: واقع المهاجرين

1- ترحيل المهاجرين : تتميز مسألة إبعاد المهاجرين المقيمين في دول الاتحاد بطريقة غير نظامية بالحساسية البالغة في جانبها السياسي، باعتبارها تؤدي فكثير من الأحيان إلى ممارسات إدارية غير إنسانية، لا تتماشى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعليه

[1] – منصوري رؤوف، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف، 2014/2013 ، ص ص 171-172.

فإن دور لاتحاد في ها المجال الحساس يقتصر على الحالات التي يكون فيها تدخله مهما وفعالا، حيث أن برنامج العمل في مجال العودة لسنة 2002 يحدد المجهود الجماعي في ها الإطار يهدف إلى إضافة قيمة مضافة إلى التدابير المتخذة من طرف كل دولة عضو سواء فيما تعلق بتسهيل إجراءات العودة، أو عدد الأشخاص المرحلين .[1]

قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني "الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008. ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة اشد على لم شمل اسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول الأصل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين. ويثير الاتفاق المخاوف بشان أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والخطر على الإعادة إلى خطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة. وفي 2008 تبنى البرلمان الأوروبي قرار مثير للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم قرار الإعادات.[2]

لقد أخذت مجموعة كبيرة من الدول الأوروبية بسياسة الإرجاع بالقوة للبلد الأصلي ضمن مقاربتها القانونية التي تواجه بها الهجرة غير الشرعية، فهذا الارتفاع في استعمال الإرجاع بالقوة بهدف إرسال تحذيرات إلى الأفراد المرشحين للهجرة غير الشرعية خارج الاتحاد الأوروبي وخارج هذه البلدان، وهو دليل على ضعف مكانة المهاجرين غير الشرعيين في دول المقصد، التي تعمل على التخفيف من أعداد المهاجرين غير الشرعيين الموجودين

[1] ناديةو فتيحة لتيم ، مرجع سابق

[2] خديجة بتقة ، مرجع سابق ، ص 90.

بداخلها، ففي فرنسا الإرجاع بالقوة وسيلة مفضلة ضد الهجرة غير الشرعية، فلقد أشار وزير الداخلية إلى الأعداد الكبيرة من المهاجرين الغير الشرعيين الذين تم إعادتهم بالقوة إلى بلدانهم :في سنة 2008 بلغو حوالي 26000 وفي 2009 حوالي 27000 وفي 2010 حوالي 28000 ونفس الأمر في بريطانيا فلقد تبنت الإرجاع بالقوة سنة 2000 بحيث بلغ عدد المبعدين 9000 وأصبح بعد 5 سنوات 18235، أما تركيا أيضا فلقد تبنت الإرجاع بالقوة للمهاجرين غير الشرعيين، ولكن لا تتوافر أعداد صحيحة حولها، فهي تتعامل مع طلبات اللجوء المرفوضة مباشرة بالإرجاع بالقوة، ومع صعوبة مراقبة المهاجرين الوافدين عن طريق الجهة الشرقية للأناضول بسبب التضاريس الصعبة، وتطور الأمن إلى تبني الدول الأوروبية للإرجاع بالقوة على المستوى الإقليمي .[1]

لقد طردت اسبانيا عام 2007 قرابة 56 ألف مهاجر غير شرعي، وتهب تقديرات المفوضية الإدارية إلى انه يوجد نحو8 ملايين مهاجر بصورة غير شرعية في دول الاتحاد الأوروبي واعتقلت سلطات هذه الدول أكثر من 200 ألف عام 2007 وطردت ما يقارب 90 ألف مهاجر.[2]

وأشار الدكتور "لويس مارتينار"، الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس، إلى إبرام 40 اتفاقية في هذا المجال لطرد المهاجرين غير الشرعيين. ويقدر عدد ضحايا الظاهرة أكثر من ضحايا الإرهاب، إذ لقي 10 ألاف إلى 30 ألفا حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا، استنادا إلى إحصاءات المنظمات غير الحكومية. كما تكشف الإحصاءات عن انه مع استمرار تدفق الهجرة غير المشروعة على السواحل الأوروبية، تتزايد عمليات الترحيل. ومثال

[1] منصوري رؤوف ، مرجع سابق ، ص 172 .

[2] محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص 15 .

على هذه الأخيرة عمليات الترحيل التي قامت بها السلطات الايطالية، والتي شملت ترحيل 24 ألفا و234 مهاجر إلى بلادهم الأصلية في عام 2008 .[1]

أما فيما يخص البعد المالي لسياسة إرجاع المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول غير العضوة، تم تبني في أفريل 2005 الاقتراح حول صندوق نقد أوروبي للإرجاع، وقد خصصت له ميزانية سنوية قدرت ب: 15 مليون أورو لكل من السنتين 2005 و2006، فعمليات إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم تتضمن تقديم الدعم قبل الإرجاع، السفر المدبر، تنظيم العبور والاستقبال، وكذا تقديم الدعم بعد الإرجاع، كما اقترحت المفوضية في سنة 2005، إنشاء صندوق للحدود الخارجية على مدى الفترة 2007-2013، والصندوقين (سواء للإرجاع أو للحدود الخارجية)، تم تبنيهما في إطار البرنامج الشامل "تضامن وتنظيم تدفقات الهجرة" ، من خلال المراسلة COM(2005) 123 final) (، ولقد تم تبني البرنامج الشامل في 2 ماي 2005، ليتم تمويل الصندوق الخاص بالحدود الخارجية للفترة الممتدة من 2007-2013 ب: 2.152 مليار أورو، فيحين تمويل الصندوق الأوروبي للإرجاع على مدى الفترة الممتدة من 2008-2013ب: 759 مليون أورو .[2]

الظروف المعيشية للمهاجرين غير الشرعيين: يعاني المهاجرين غير شرعيين في دول الاستقبال ظروف معيشية مزرية نتيجة الوضعية غير النظامية في مختلف المجالات نذكر منها:

---

[1] عبد الحليم إسماعيل، **من اليوم تطبق ايطاليا قانون الهجرة غير الشرعية انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لايطاليا**، جريدة الأهرام،200 ، متاحة على الرابط: http //www.ahram.org.eg/ 2017/04/11،على سا 12:30.

[2] رقية العاقل،**إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(فرع العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2008 ، ص230 .

- السكن:

لقد دقت كل من منظمة أطباء بلا حدود والمنظمة العالمية للهجرة ناقوس الخطر حول الظروف المعيشية المزرية للمهاجرين في الدول الأوربية، ومنها ايطاليا، حيث يتواجد حوالي 1500 مهاجر في المناطق الريفية في جنوب ايطاليا يتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال، حيث يعملون 12 ساعة في اليوم مقابل 12 اورو، ويعيشون في سكنات أو مصانع مهجورة، حاويات لا تتوفر على الماء، الكهرباء أو التدفئة مما سبب ظهور إصابات بأمراض مختلفة في هذه الأماكن، أما في المدن الايطالية وأمام ندرة السكن ووضعهم القانوني، يضطر المهاجرون غير النظاميون إلى تحمل ظروف عيش قاسية واستغلال بشع من طرف أرباب عمل، أو منظمات إجرامية مقابل إيوائهم وفي أثينا باليونان تكشف المداهمات التي تقوم بها الشرطة إلى أماكن إقامة المهاجرين غير النظاميين عن الانتهاكات الخطيرة التي يتعرضون لها، حيث يقوم بعض الأشخاص بتأجيرهم غرفا في عمارات تتواجد في الضواحي لا تتوفر على ابسط شروط الحياة مقابل مبالغ مالية، والأخطر من ذلك هو وجود الأطفال والنساء في هذه الأماكن .[1]

- التعليم:

تقف الوضعية غير النظامية التي يوجد عليها المهاجرون غير النظاميون وراء عدم تمكن أطفالهم من متابعة تكوينهم الأساسي في العديد من الدول، بحيث أن وجود الأطفال في المؤسسات التعليمية الرسمية يمكن أن يؤدي إلى التعرف على هوية الأولياء، وبالتالي

[1] – تقرير المنظمة الدولية للهجرة، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،" **حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية**" 2013، ص 12.

إبعادهم عن البلدان المستقلة التي يتواجدون فيها وكما تعترف العديد من الدول المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي للمهاجرين غير النظاميين للمجتمع المضيف بأهمية الحق في التربية كحق من الحقوق الاجتماعية الأساسية، وتحقيقه الفعلي على ارض الميدان ففي فرنسا لا يمكن إعادة المهاجرين غير النظاميين من فئة الأطفال إلى أوطانهم إلا بعد بلوغهم سن 18 سنة، ويستفيدون خلال هذه الفترة من التعليم الأساسي المجاني دون التعليم الثانوي، وهناك العديد من الدعوات لتمكينهم من الالتحاق بالتعليم الثانوي، أما ألمانيا فنجد الفاعلين في المجتمع المدني قد وقفوا ضد محاولة تمرير مشروع قانون يضع قاعدة بيانات شخصية لكل الطلاب من اجل تسهيل الإجراءات الإدارية بجعلها تحت تصرف الأمن والسلطات الاجتماعية والصحية ولكن هذا المشروع من شأنه أن يبعد أطفال المهاجرين غير النظاميين عن الالتحاق بالمؤسسات التربوية خوفا من اكتشاف أمرهم والتعرف عليهم .[1]

- الصحة :

يواجه المهاجرون غير النظاميون الدين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي انتهاكات وعراقيل عديدة تتعلق بالاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية في هذه الدول تعود بالدرجة الأولى إلى وضعهم غير النظامي من الناحية القانونية، ومن المثير للانتباه أن عددا من الدول الأوروبية قد حققت تطورات هامة في مجال التغطية الصحية لهذه الفئة، فهولندا على سبيل المثال أقرت تدابير جديدة تهدف إلى تغطية النفقات الصحية التي تتحملها هيئات أو أشخاص لصالح المرضى غير المشمولين بالضمان الاجتماعي بغض النظر عن وضعهم القانوني، ونجد مثلا السويد من بين الدول التي تمنع تقديم العلاج والخدمة الصحية لهذه الفئة، الأمر الذي يلقى معارضة شديدة من طرف المنظمات غير

[1] تقرير المنظمة الدولية للهجرة, مرجع السابق، ص19.

الحكومية، على اعتبار أن هذا المنع يتناقض مع أخلاقيات مهنة الطب وحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين، ففي ألمانيا، وعلى اثر انعقاد ندوة الوكالة الأوربية للحقوق الأساسية، في ديسمبر 2009، تحت شعار"جعل الحقوق حقيقة للجميع" طرح مشكل عدم وجود إطار قانوني لضمان حقوق الأشخاص المتواجدين في وضعية غير نظامية في الدول الأوربية لتلقي الخدمات الصحية من العلاج، وتم في هذه الندوة رفع نداء إلى تبني قانون يمنع مستخدمي قطاع الصحة من التبليغ عن المهاجرين غير النظاميين، وتبقى ألمانيا تشكل مثالا يقتضى به في مجال تمكين هؤلاء الأشخاص من الاستفادة من الخدمات الصحية فبالرغم من العدد الهام للأشخاص المتواجدين في وضعية غير نظامية فوق ترابها والذي فوق ترابها والذي يقدر بأكثر من مائة ألف شخص، إلا أنها خطت خطوات هامة في مجال التكفل الصحي بهم .[1]

استغلال المهاجرين غير الشرعيين خاصة (النساء و الأطفال)

تتعرض الحقوق الأساسية لفئتي النساء والأطفال في سياق الهجرة غير النظامية إلى أبشع أنوع الانتهاكات من استغلال جنسي، اتجار، السخرة وغيرها، وهذا راجع بالأساس إلى عدم توافر السبل القانونية أمامهم، فالنساء يدفعهن وضعهن إلى التورط مع شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من أجل هدف واحد هو تغطية نفقات السفر والوصول إلى دول الشمال الموعوداة، حيث يتحول الوعد بحياة أفضل لعائلاتهم إلى استغلال أو عقود مجحفة، عبودية وما شابه ذلك، كما تتعرض فئة المهاجرات غير النظاميات بالتحديد وفقا لتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، لخطر التمييز بسبب وضعهن غير النظامي، فتعملن في المنازل، أو أماكن عمل تعرضهن للسخرة أو

[1] تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم لسنة 2014-2015

الدعارة في اغلب الأحيان باعتبارها تجارة مربحة لأصحابها، وبهذا تجبرن على إمضاء حياتهن في الخفاء بعيدا عن أنظار المجتمع وكذالك هذه المعاناة والانتهاكات بالنسبة للأطفال الذين يتأثرون بالهجرة بأشكال مختلفة: فمنهم من يتخلى عنه احد الوالدين المهاجرين أو كلاهما، ومنهم من يرافق والديه المهاجرين، ومنهم من يهاجر وحيدا، حيث يعود بعض الأطفال إلى بلدانهم الأصلية، إما طوعا أو نتيجة استعمال القوة .[1]

تحدث الانتهاكات الذكورة رغم الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان قد وضعت معايير قانونية تنطبق على الأطفال استنادا على مبدأ المساواة وعدم التمييز بالحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ضرورة تطبيق معايير الاتفاقية الرئيسية المتعلقة بحماية الطفل تطبيقا متساويا على الأطفال المهاجرين والأطفال المشاركين في عملية الهجرة، ولعل الربط بين اتجاه تجريم الهجرة الذي تنتهجه العديد من الدول يأثر تأثيرا مباشرا على حماية الأطفال في سياق الهجرة، فأطفال المهاجرين غير النظاميين، مثلا يعانون بدورهم عندما يتعرض أبائهم للاحتجاز أو الإبعاد أو الترحيل، كما يمكن يتعرض الأطفال، سواء من القصر الذين هاجروا بمفردهم أو مع أسرتهم، لانتهاكات تشمل العنف الجسدي والنفسي والجنسي في إطار عملية الهجرة، من قبل جهات مختلفة تشمل السلطات الحكومية وبدرجة اكبر من قبل جهات غير الحكومية، من المتجرين والمهربين، وتحدث هذه الانتهاكات على وجه التحديد في الحدود، ومراكز الاحتجاز، وأمكنة

[1] منظمة العفو الدولية،مطبوع بعنوانالعيش في الظل، وثيقة تمهيدية بشأن الحقوق الإنسانية للمهاجرين، ط1 ،2006 ، ص 18 .

العمل التي يزاول فيها المهاجرون غير النظاميون أعمالا في السوق الموازية بطريقة غير قانونية .[1]

[1] – بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة ،حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يوجدون في حالة غير نظامية في المجتمع، جنيف ، 30 سبتمبر 2010 .

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما سبق تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشارها كما تعددت الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالعوامل المؤدية إليها، عاكسة وجهة نظر الباحثين، فمنهم مكن تبنى العامل السياسي، في حين اهتم آخرون بالنواحي الاجتماعية للمهاجر غير الشرعي، بينما شددت البيئة الاقتصادية لمشتغلين على هذا الأمر والذين وجدوا أن عامل البطالة وما يرتبط به من متغيرات اقتصادية أخرى يمكن أن يكون سببا في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية .وعليه فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية معقدة من حيث العوامل المؤدية إليها أيضا ومن خلال البعد المأساوي الذي يعيشه المهاجرين غير الشرعيين في دول الاستقبال من طرف مراكز الاحتجاز .

الفصل الثالث:

الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية خارج الجزائر

المطلب الثاني: بدايات الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية خارج الجزائر

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: الأسباب الأمنية والسياسية

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية

برزت الهجرة غير الشرعية كمصطلح بقوة في العقود الأخيرة واحتلت مكانة مميزة في وسائل الإعلام وفي نقاشات راسمي السياسة العامة في دول العالم، بل أنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي أجبرت الدول المتقدمة على التعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا له دوره الرئيسي في الحد منها، وتتبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وأثارها متصلة مباشرة ليس فقط بالأمن العام للدول المستقبلة أو المصدرة لها بل كذلك لدول العبور، وهي الدول التي تشكل بحكم موقعها الجغرافي حلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا أضحت محطة استقرار العديد من المهاجرين غير الشرعيين .

وقد استفحلت الهجرة غير الشرعية عند الجزائريين بشكل كبير وهذا يرجع إلى عدة أسباب، وبهذا أصبحت الهجرة غير الشرعية من الملفات الثقيلة التي تؤرق الجزائر، ولقد تصدت الحكومة الجزائرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية لمكافحة انعكاساتها بشتى الطرق.

ولمعرفة واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر تطرقنا في بداية الفصل البدايات الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وشرح الهجرة غير الشرعية من داخل الجزائر وخارجها، بالإضافة إلى التطرق إلى انعكاساتها والآليات التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وسيأتي الفصل الثالث لدراسة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وفق ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وطرق مواجهتها

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية بالجزائر

لقد أدى غلق الحدود بين الجزائر وفرنسا إلى ظهور أشكال جديدة من الحركة السكانية إضافة إلى اللجوء السياسي، الهجرات غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا. والجديد في ذلك هو تحول الجزائر من بلد مصدر للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلد عبور واستقرار لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

من خلال هذا المبحث سعينا إلى تحديد البدايات الأولى للهجرة غير الشرعية بالجزائر وأهم أشكالها من خلال الهجرة إلى الجزائر عن طريق المهاجرين غير الشرعيين من الافارقة وخارجها .

المطلب الأول: بدايات الهجرة غير الشرعية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول شاهدت ظاهرة غريبة في العشرية الأخير وهي الهجرة غير الشرعية ، وعن البدايات الأول للهجرة غير الشرعية في الجزائر يقول الدكتور عبد اللاوي وهو دكتور في علم الاجتماع بجامعة العلوم الإنسانية بوزريعة أن الهجرة غير الشرعية كانت موجودة تاريخيا ، ولكن لم نكن نتحدث عنها لا نحن ولا الغرب –أي الدول المستقبلة– بدأنا نتحدث عن الهجرة غير الشرعية عندما حدث تحولفي تطور الهجرات الدولية ففي السابق كانت الهجرة منظمة من طرف اقتصاديات البلدان المستقبلة للمهاجرين ، وهناك القوانين كانت تحكم حاجيات اقتصاديات هذه الدول ولهذا كانت هذه الهجرة منظمة وحتى لو قلنا أنها غير منظمة وغير قانونية تصبح قانونية[1].

[1] عبد اللاوي، الجذور التاريخية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، متاحة على الرابط www.4algeria.com بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة 13:20 :https//:

لان هناك حاجة إليها من طرف هذه البلدان وتفاقمت هذه الظاهرة لما ظهر ذلك التضارب والتناقض بين حاجيات البلدان الرأسمالية إلى الهجرة العمالية ، جهة هناك رغبة في التحكم بتدفق المهاجرين غير الشرعيين ومن جهة هناك طلب غير معلن ليد عاملة تأتي بطريق سرية وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بسوق اليد العاملة غير الشرعية ، بينما ترى " دردر نصيرة" مختصة في اقتصاد الجزائر ان ظاهرة الهجرة السرية بدأت مع انفجار الأزمة الاقتصادية في الجزائر 1986-1988 والتي نتج عنها رفع التدعيمات من طرف الدولة وذلك بأمر من صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأزمة الأمنية والتي تفاقمت مع نهاية التسعينيات .[1]

وبالاضافة الإرهاب الذي حصد آلاف الأرواح البريئة وشتت الأسر ن وخرب البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفي ظل كل هذه الظروف بدأت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تفرض نفسها بطريقة غير شرعية.[2]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية باتجاه الجزائر

أصبحت الجزائر ومنذ سنة 2000م، بلد استقرار لأفواج كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، وان تعددت الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا التدفق غير المسبوق، إلا انه يمكن إرجاعه إلى جملة من العوامل نذكر منها على سبيل مايلي :

- الغلق المرحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت اشرفا الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية FRONTEX

---

[1] عبد اللاوي ، مرجع سابق.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"** المملكة العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010 ، ص03 .

– الأوضاع الأمنية المتردية في دول الجوار منذ مطلع سنة 2011م، فقد كان الوضع بمالي والأزمة الليبية وما ترتب عنها من غلق سوق العمل بها تأثيرا بالغا على تنامي الهجرة غير الشرعية باتجاه الجزائر، إذ سجلت المصالح الأمنية بولاية تمنراست في شهر أفريل 2011م ارتفاعا في عدد المهاجرين غير الشرعيين الموقفين في ولايتي تمنراست و غرداية بنسبة 50% مقارنة بشهر فيفري من نفس السنة، وحسب المصادر فإن 30% من هؤلاء الموقفين سبق لهم وأن أقاموا في ليبيا ثم عاد والى دولهم الأصلية ومنها تسلل والى الجزائر بحثا عن عمل بها.[1]

والجدول أدناه يقدم لنا صورة واضحة عن حجم الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر.

الجدول: توزيع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر حسب الجنسية 2008-2012

	2008	2012		
		المجموع	الذكور	الإناث
المغرب	737	1379	1366	13
مالي	962	1044	1018	26
النيجر	4380	680	636	44
الكاميرون	61	122	116	6
تونس	63	39	36	3
نيجيريا	551	37	36	1

[1] بخوش صبيحة ، **الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات واليات المكافحة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، العدد 42، نوفمبر 2015، ص 45.

ساحل العاج	67	33	33	0
غينيا	28	25	25	0
البنين	21	23	23	0
ليبيا	38	22	22	0
السنيغال	23	14	14	0
غانا	447	12	10	2
الكونغو	26	8	8	0
ليبيريا	56	8	6	2
السودان	8	8	8	0
بنغلادش	7	6	6	0
موريتانيا	5	5	5	0
غامبيا	22	5	5	0
بوركينافاسو	64	4	4	0
المجموع	7566	3474	3377	97

المصدر: قيادة الدرك الوطنين الشراقة، الجزائر .

و من خلال هذا الجدول يطهر تزايد عدد المهاجرين في الجزائر وأصبح تتحتضن أعداد بل قبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة ووجدت الأفواج مجالا لتحركها ومرورها في ولايات الجنوب الكبير خاصة ولايات إليزي وتمنراست وأدرار، وكذلك بعض المناطق الغريبة مثل مغنية وتلمسان، حيث أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة.

وجاء في الصحافة الوطنية أن الأفارقة المتواجدون بأدرار أضحوا بمثابة القنبلة الموقوتة لما يشكلونه من مخاطر على كل الجبهات، فمن الإيدز إلى الشعوذة إلى التزوير والنصب

والاحتيال. وفي غياب أرقام رسمية، يبقى عدد هؤلاء الغرباء مجهولا، فيما يؤكد بعضهم بأن الرقم يفوق 300 إفريقي من مختلف الجنسيات تتسرب عبر بوابة برج باجي مختار وتمياوين، وفي مقدمتهم الجنسية المالية والنجيرية، اختاروا أدرار وجهة لجمع المال الكافي لضمان مصاريف المغامرة الثانية التي تقدهم إلى المغرب واسبانيا، بعدما اجتازوا وأصعب المخاطر في عبورهم صحراء تنزروفت التي صنفت من أخطر صحاري العالم والملقبة ب" الربع الخالي"، وكثيرا ما كان مصير هؤلاء الحراقة الأفارقة التيه والموت جوعا وعطشا في صحراء رقان ،وفي هذا السياق، كان وزير الداخلية "نور الدين اليزيد زرهوني" بتاريخ التاسع من شهر أفريل سنة 2008 قدم ما يسمى بمشروع (قانون الأجانب) والذي يشدد عقوبات على شبكات تهريب البشر، حيث أنشأ هذا الأخير مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم بطاقة إقامة، إذ صرح الوزير بأن الهجرة السرية أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الشعب الجزائري سواء من خلال دخول الأجانب بطرق غير شرعية للجزائر والإقامة فيها أو عن طريق ظاهرة "الحرقة" التي أصبحت الشغل الشاغل لشباب الجزائر.[1]

إذا كانت الجزائر بالرغم من تحسن ظروفها الاقتصادية لا تزال بلد نزوح ، فأنها في طريقها أن تتحول ببطيء لكن بشكل أكيد إلى بلد استقبال للمهاجرين . يذكر التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008 أن عدد الكلي لسكان البلاد . ولا يتضمن هذا الرقم اللاجئين (الصحراويين بشكل أساسي المقيمين في المعسكرات في منطقة تندوف في أقصى الجنوب الغربي) ولا يتضمن بطبيعة الحال المهاجرين غير الشرعيين واغلبهم رعايا دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ، كما ذكر تحقيق أجرته في عام 2005 اللجنة الدولية للتضامن بين

[1] كركوش فتيحة ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر:"دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"**،مجلة الدراسات النفسية وتربوية، جامعة سعد دحلب البليدة ، العدد 04 ، جوان2010، ص45.

الشعوب . وإذا أخدنا في اعتبار هاتين الفئتين سيرتفع عدد الأجانب المقيمين على الأرض الجزائرية إلى 325 ألف شخص من 34,8 مليون نسمة من السكان 2008. [1]

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية خارج الجزائر

نعتبر الهجرة غير الشرعية بالنسبة للكثيرين وسيلة للهروب إلى الأمام لوضع حد للمتابعات القضائية أو الأمنية وحتى الإدارية، وفئة أخرى اعتبرت هذه المغامرة الحل الوحيد للتخلص من جملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبطون فيها، ونظرا لانتشار الظاهرة المذهل، عملنا على تقديم بعض التوضيحات الخاصة بمختلف الوسائل التي يستعملها هؤلاء المهاجرين في رحلتهم غير المضمونة و رغم تصدي الجزائر الكبير للهجرة غير الشرعية إلا أن المهاجرين غير الشرعيين استطاع وان يستعملوا مختلف الطرق (الجوية والبرية والبحرية)

وفي هذا السياق اعتبر مارتن ودغرنر (1999) أن مدبري فرص العمل المحترمين والناقلين للمهاجرين الدوليين يشكلون عاملا هاما في شبكات الهجرة الدولية اليوم، ويلعب هؤلاء الوسطاء دورا هاما في مجال الهجرة السرية بحيث يقومون بتحصيل رسم العمالة المهاجرة أو أصحاب الأعمال مساويا لرقم يتراوح ما بين 25 و 100% مما سيحصل عليه المهاجر في سنته الأولى في الخارج.[2]

مما حفز هؤلاء المهاجرين هو شساعة الحدود الجزائرية، حيث ان الحدود الجزائرية مع النيجر تقدر بحوالي 1300 كلم ومالي ب1280 كلم ليبيا1250 كلم ،المغرب 1523 كلم،تونس 955 كلم الصحراءالغربية 143 كلم موريتانيا 520 كلم، و1200 كلم من

[1] تحقيق صحفي بعنوان الشباب والهجرة، متاح على الرابط:/www.arabcbelmed.net //2017/04/26http على سا 22:30.

[2] فتيحة كركوش ، مرجع السابق ، ص 46.

السواحل، وشساعتها يصعب مراقبتها ويشجع المهاجرين غير شرعيين على التسلل والعبور من الجزائر إلى الضفة الجنوبية لأوروبا. وما زاد في تفاقم الظاهرة بداية سنة 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وأسيوية بهدف الالتحاق بأوربا عن طريق اسبانيا مرورا بالمملكة المغربية وبأقل حدة عن طريق إيطاليا مرورا بليبيا في سنوات التدهور الأمني وانشغال قوات الامن بمحاربة الإرهاب ،ولعل قيام اسبانيا بتسوية جماعية للمهاجرين غير شرعيين على أراضيها في خطوة من اجل الحد من الإعداد الضخمة للمهاجرين السريين على أرضيها ما حفز توالي الهجرات بأعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب والجنوب الغربي للجزائر وخاصة من طرف مهاجرين لم تشهدهم الجزائر من قبل كل من الهند وباكستان وبنغلادش . [1]

فطول الساحل الجزائري وتوفره على عدد كبير من الموانئ جعله قنبلة للشباب الحراق حيث أن شساعة المحيط المينائي وقلة أفراد الأمن وانعدام الأجهزة المتطورة كوسائل الإنذار والكاميرات ...سهلت للمهاجرين الغير الشرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما ذلك منافذ التسلل والإفلات من الرقابة، وعرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعيين انتشار واسعا خلال مرحلة التسعينيات ،حيث رغم مخاطر الموت التي تنطوي عليها عملية التسلل نحو البواخر الأجنبية ، وكذا العقوبات التي يفضلها طاقم هذه البواخر لمعاقبة "الحراقة" فور اكتشافهم بعض الزوايا ،أو في عرض السفن وكذلك تحت مطاردة الجوع والإرهاق طول مدة الرحلة ،أما التقنيات التي يستعملها جموع "الحراقة "لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في المهمة، تتمثل أساسا في مراقبة وترصد الباخرة أثناء رسوها في الميناء لمعرفة لحظة إبحارها تفاديا لتضييع الوقت، فضلا عن التسلل في

[1] الأخضر الدهيمي، مرجع سابق ، ص 9.

الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو آخر الليل ،إضافة إلى ارتداء الألبسة المحترمة لعدم إثارة الانتباه، في حين يتسلل المهاجرين السريون إلى البواخر حسب الوجهة التي يريدونها وإن كانوا في اغلب الأحيان لا يعرفون اتجاهاتها فمثلا الراغبون في التنقل إلى البلدان البعيدة مثل الولايات المتحدة أو كندا يلجئون إلى الموانئ الخاصة بنقل المحرقات كأرزيو أو سكيكدة .[1]

خريطة توضح نقاط قوارب الهجرة غير الشرعية في المسالك البحرية انطلاقا من الجزائر

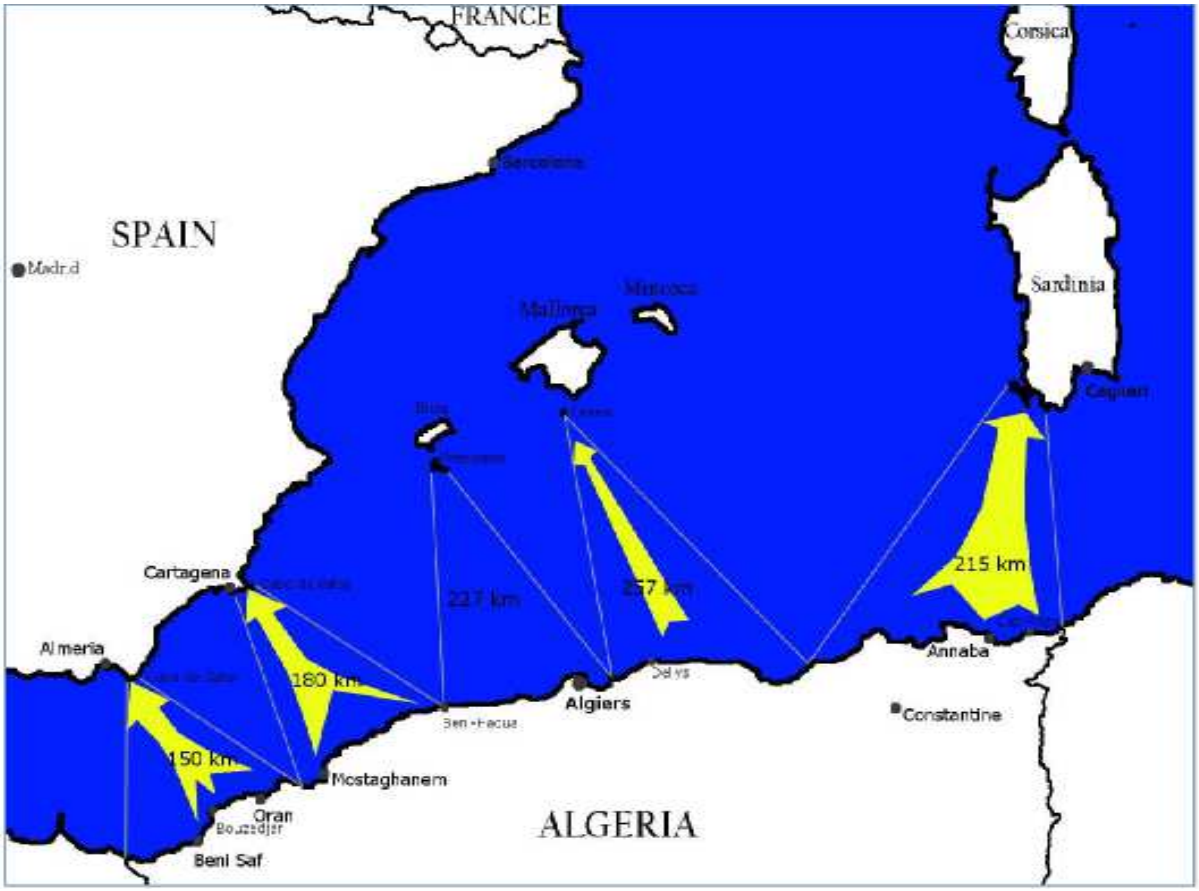

المصدر : فرقة حراس السواحل لولاية مستغانم.

[1] ساعد رشيد ، مرجع سابق، ص 72.

ورغم الحوادث التي تقع من حين لأخر للمهاجرين الغير شرعيين كوفاتهم بالجوع أو العطش أو اكتشافهم من طرف طاقم الباخرة والعقوبات القاسية التي يسلطونها عليهم، كما حدث للشبان الثلاثة في يوم 16 أوت 2002 الذين ألقوا في عرض البحر من طرف طاقم الباخرة "جينغ هونغ هاي "الصينية حيث توفي أحدهم ونجا أخر ولم يعثر على الثالث حافظت الظاهرة على وتيرتها السريعة حيث بينت الإحصائيات لدى مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت خلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي إلى غاية نهاية أكتوبر من سنة 2003 من توقيف 300 شاب متلبسين في محاولات امتطاء بواخر أجنبية كانت على أهبة الإقلاع ،أو في مناطق محرمة من الميناء تحسبا للتسلل متى تسكن الحركة الأمنية والعمالية

كما بينت التحقيقات التي يجريها الدرك الوطني مع "الحراقة" قبل أحالتهم على الجهات القضائية أن هناك تواطؤ مع بعض البحارة ،الذين لا يتوانون في تسهيل المهمة ودلهم على جميع المنافذ وال زاويا والأماكن التي يمكن للمهاجرين أن يختفوا فيها مقابل مبالغ مالية يحددها هؤلاء البحارة .كما يلجا بعض المهاجرين إلى التسلل باستعمال حبال البواخر الراسية ف الميناء، وهناك من يستعمل القوارب والعوامات للركوب في البواخر في عرض البحر، إما في يخص المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ، فيجتازون الحدود البرية الجزائرية مرورا عبر مناطق غير محروسة في الجنوب لشساعتها ومساحتها الكبيرة بالتواطؤ مع مهربين لهم دارية بالمنافذ والأماكن التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيون. المغربية (الناظور،طنجة) بعدها يهاجرون إلى السواحل الإسبانية باستعمال القوارب والزوارق في فترات الليل .[1]

[1] فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص 46 .

وبعدها ينتقلون إلى المناطق الشمالية الغربية وخاصة منطقة "مغنية" ، حيث يتسللون إلى الأراضي المغربية بمساعدة عصابات مختصة في تهريب الأشخاص نحو المناطق الساحلية.[1]

الخريطة: أهم المسالك الدولية من آسيا وإفريقيا مرورا بالجزائر باتجاه أوروبا

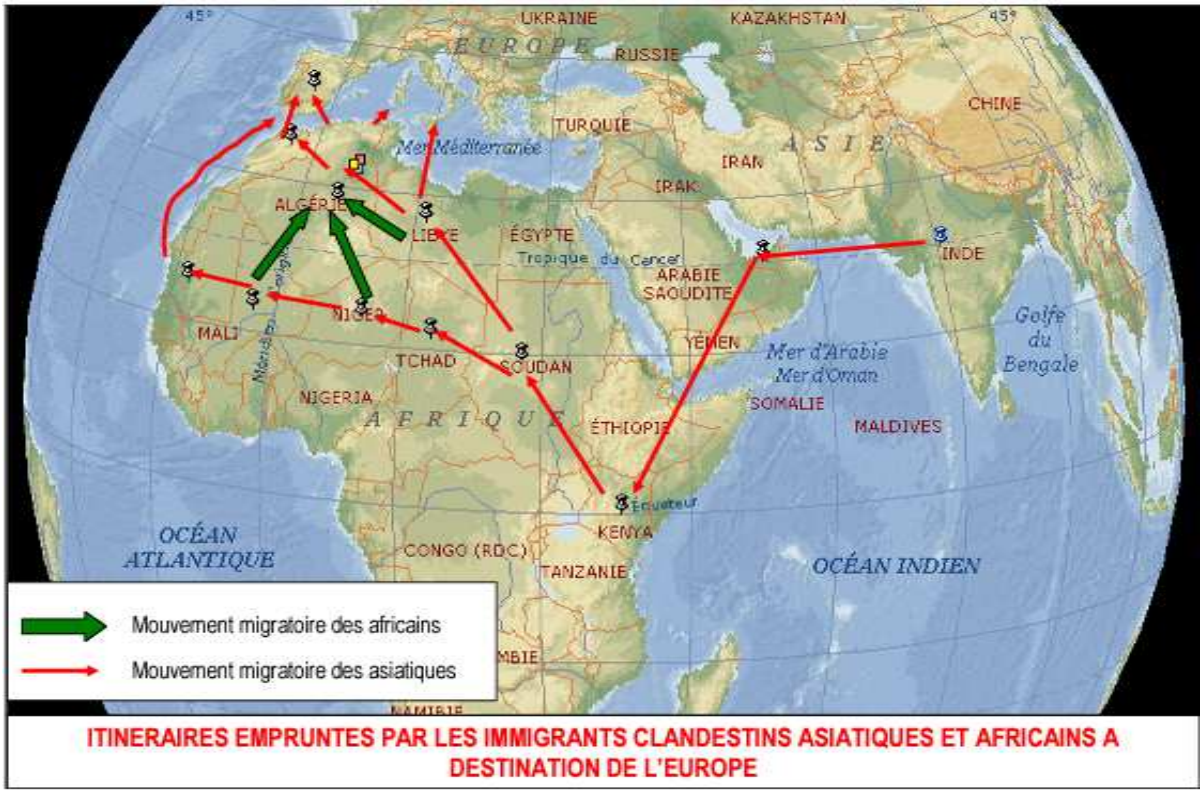

ITINERAIRES EMPRUNTES PAR LES IMMIGRANTS CLANDESTINS ASIATIQUES ET AFRICAINS A DESTINATION DE L'EUROPE

المرجع: قيادة الدرك الوطني–الشراقة– الجزائر

[1]– فتيحة كركوش ، مرجع سابق ، ص46.

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية بالجزائر

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالجزائر إلى الخارج والتي أصبحت مشكل يقلق الدول المستقبلة، لابد من تقصي أسبابها واتي يرجعها البعض إلى العديد من العوامل منها السياسية والأمنية والاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث لمعرفة أهم مسببات الهجرة غير الشرعية في الجزائر .

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تجاوزتها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها، ولقد تأثرت الهجرة غير الشرعية بالعوامل السياسية، ذلك بأن الهجرة تتأثر بالأوضاع السياسية لأي دولة وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ومازالت تعمل لمساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية،ومن هذه الهيئات والمنظمات منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية .[1]

ومن جانب آخر، فلا شك أن سياسات الدول الأوروبية تجاه المهاجرين تعد محددا أساسيا لتشجيع أو تحجيم الهجرة إليها، ففي السبعينات كانت بعض الدول أوربا تفرض سياسة

[1] رياض عواد ، **هجرة العقول** ، دار الملتقى ، سوريا : 1995، ص 70 .

تقييدية تجاه الهجرة، وفي التسعينيات من القرن الماضي أدركت بعض الدول الأوربية أنه لا يمكن الاستمرار في سياستها التقييدية للهجرة، وان هذه الدول لابد أن تتحه إلى تنظيم هجرة العمالة من دول الجنوب إليها بشكل يسمح للهجرة المنظمة الشرعية للعمالة ويتوافق مع احتياجات سوق العمل الأوربي ، يقول الباحث الاسباني (يورون زو)"أن أسباب تنامي الهجرة السرية، مردها فرض الدول الأوروبية تأشيرات دخول، وتشددها ضد رعايا دول الجنوب المتوسطي، التي تتفاقم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإعلام المثير حول أوربا القريبة منه جدا" ، يقول الباحث والصحفي الجزائري سعيد هادف عن أسباب الهجرة غير شرعية:"هناك سببان رئيسيان يدفعان بالإنسان إلى الهجرة، هما :التدهور الاقتصادي ،والتدهور الأمني هما وراء هجرة الإنسان للبحث عن حلم مفقود، للبحث عن الاستقرار، للبحث عن الرزق ومن هذا المنطلق فان الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات أثرت بدرجة كبيرة في عملية الهجرة، حيث عدم الشعور بالأمن والاستقرار يزيد من معدل الهجرة النازحة كما أثبتته عديد البحوث والدراسات، كما إن الإجراءات التي انجرت على هذه الأزمة ساهمت بدرجة اكبر في التفكير في الهجرة، وعدم تفكير المهاجرين في العودة، منها إجراءات التجنيد الإجباري وعدم تسوية وضعية عدد كبير من الشباب الجزائري.[1]

كما أن بطاقة تسوية الوضعية تجاه الخدمة الوطنية كانت مطلوبة في كل ملفات الترشح لمسابقات التوظيف في القطاع العام، حيث أصبحت هذه البطاقة تتحكم التوظيف أو عم

[1] قدة حمزة ، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تحليل محتوى لعينة من الصحف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال، تخصص :الاتصال والتنمية المستدامة ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2011/2010، ص112.

التوظيف، وبالتالي فان عودته إلى بلده الأصلي ستكون صعبة بسبب تهربه من أداء الخدمة الوطنية.[1]

المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية

لفهم ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج والتي أصبحت تقلق الدول المستقبلة ،لابد من تقصي أسبابها، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثر فيها ،في إطارها الإقليمي المغاربي ،ويمكن تلخيص ذلك في عدة عوامل رئيسية :العوامل الاقتصادية ،العوامل السياسية، العوامل التاريخية والجغرافية، العوامل المحفزة وعوامل النداء يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في القضايا الهجرة ، وظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها الجانب الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق التدفقات البشرية، خاصة ما يتعلق منها بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة لا ياستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر، وترتكز أهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة على ظاهرة انتقال العمالة ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها.

ويؤكد ذلك الخبير الاجتماعي الجزائري د/عبد الناصر جابي ، أن ظاهرة "الحراقة" في الجزائر تعد بشكل ما " نتيجة نسب البطالة العالية وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب ،ما افرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي ".[2]

أ- البطالة وسوق العمل:

---

[1] – قدة حمزة ، **المرجع السابق،** ص 113.

[2] – كامل الشيرازي، "**دعوات إلى تشريح استعجالي لظاهرة الهجرة السرية بالجزائر**"،متاح على الرابط : elaph.com http//ww. بتاريخ 12-04-2017 على سا 17:20.

إن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، و تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12% وتبلغ 21%في المجال الحضري و15%في تونس، أما في الجزائر حيث تحسنت مؤشرات القضاء على البطالة التي انخفضت من 29 بالمائة سنة 2000 إلى قرابة 10 %سنة 2008 ،هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة في شكلها القانوني وغير قانوني وتعتبر بذلك البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، وتقول الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60% تقريبا من سكانها دون سن الخامسة والعشرين، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2006 م قدرت نسبة البطالة في الدول العربية بما بين 15 و 20% وتتزايد سنويا بمعدل 03%، وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 م إلى 25 مليون عاطل.[1]

وبالنسبة للبطالة في الجزائر وحسب إحصائيات للديوان الوطني للإحصائيات في جانفي 2007 م، فإن عدد البطالين في الجزائر هو 800 240 1 بطال (أرقام أكتوبر 2006م). وهو يعني أن نسبة البطالة هي 12.3% وفي آخر تقرير للديوان الوطني للإحصاء كشف عن نتائج تحققيه الذي الذي أنجزه خلال الثلاثي الأخير لسنة 2007م مشيرا إلى أن نسبة البطالة تقدر ب 13.8% و في آخر تقرير للديوان الوطني للإحصاء واضحة، فنسبة البطالة ارتفعت في حين نجد تصريحا لوزير الشغل والتضامن يعلن فيه عن نسبة البطالة التي وصلت بالنسبة إلى عام 2007 إلى 10%، وبعد ذلك بأيام كشف المكلف بالتخطيط أمام

[1] عبد الرزاق ضيفي ، **الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب**، مجلة العلم والإيمان ، مؤسسة العالي للنشر والإعلام سطيف : العدد 19، 2008، ص 25.

مجلس الحكومة أن نسبة البطالة بالنسبة إلى السنة ذاتها بلغت 11.2%، ترى ما فحوى النتائج التي خلص إليها المصدر ذاته .[1]

ومن اجل الحد من هذه الظاهرة ،فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث :المغرب (400 ألف فرصة عمل)، الجزائر(500 ألف فرصة عمل)وتونس 100 ألف فرصة عمل .

وفيما يلي جدول يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية والد يمغرافية المؤثرة على الهجرة في دول شمال إفريقيا:

\الدولة	معدل البطالة	معدل البطالة في الريف	سن من هم دون 15 سنة من السكان	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر	مؤشر التنمية البشرية
الجزائر	%15،3 (2005)	%42	%31،2	%12،2	0،722 الترتيب103
المغرب	%11،6 (2002)	%3،9	%31،9	%19	0.631 الترتيب124
تونس	%15،6 (2002)	%15،1	%27،5	%7،6	0،751 الترتيب89

المرجع: ساعد رشيد، مرجع سابق، ص.59

[1] عبد المجيد بوزيدي ، **تقييم البطالة**، جريدة الشروق اليومي ، العدد 2254، ليوم 20 مارس 2008، ص22.

ب- ظاهرة الفقر:

أن من أسباب حجم الفقر هي انعكاسات ظاهرة البطالة، وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا ما يقرب من 12,2% وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا المساعي الجزائرية لتحسين الدخل الفردي من خلال الزيادة في الأجور وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وبالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية ، إلا إن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه ،إذ تقدر بأكثر من 28 بالمائة وهو رقم مرتفع ،إذ يمكن تكون الأمية وانخفاض المستوى التعليمي من الأسباب آو العوامل المؤدية للهجرة شرعية وهناك دراسة أشارت إلى انه ليس جميع المهاجرين يكونون من أفقر الطبقات الاجتماعية، ففي حالة الجزائر مثلا فإن موجات الهجرة تبدأ فترة من تقدم الدولة على مسار التنمية وما يرتبط بذلك من التحولات اجتماعية تتيح لبعض الإفراد قدرا من التعليم والمعلومات والطموح الذي يدفعهم إلي الهجرة لتحسين أوضاعهم .[1]

ج- التباين في الأجور :

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كمعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل ، ولا نستطيع اليوم أن

[1] محمد معمر، المرجع السابق، ص12.

نتوقع تزايدا قطيعا للهجرة الخارجية كنتيجة لتفاقم تباين الدخل بين البلدان نظرا لما اكتست عليه هذه الهجرة من إبعاد سياسية واجتماعية وغيرها من الأبعاد الأخرى [1].

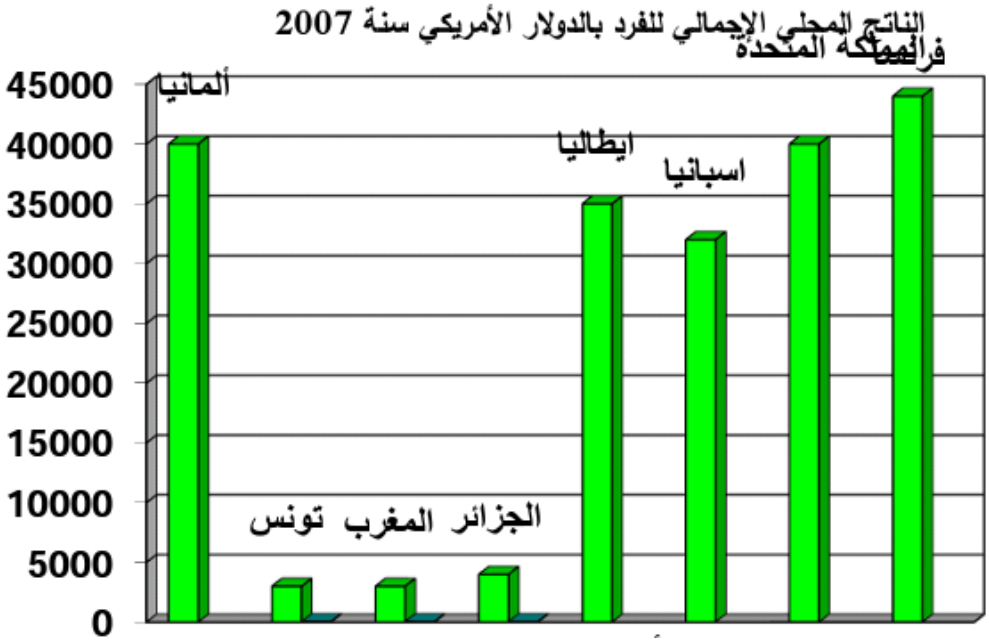

المصدر: تقرير التنمية البشرية-برنامج الأمم المتحدة للتنمية-2007

وتوضح البيانات المتاحة أن دول الشمال الإفريقي خلال العقود التي تلت الاستقلال عانت من عدم القدرة على استيعاب الزيادة في عرض العمالة في سوق العمل المحلي ،ففي منتصف الثمانينيات لم تكن الحكومة الجزائرية قادرة على استيعاب أكثر من نصف قوة العمل سنويا ،وحتى في أفضل النظم داءا أما الحالة التونسية ،فقد كان متوسط معدل الاستيعاب سنويا في الفترة من 1973-1991 حوالي 68% .

[1] عبد الفتاح العموص ، "**المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية**" ، متاحة على الموقع http\\www.doc.abhatoo.net بتاريخ 2017/3/12 على 9:30.

وقد نتج عن ذلك تزايد في معدلات البطالة خاصة في الثمانينيات و التسعينات وبداية الألفية الثانية، فقد قدر معدل البطالة في عام 2005 بحوالي 15,3% في الجزائر ،وبلغت نسبة البطالة في الريف في نفس السنة 42% ،و الجدير بالذكر إن معظم العاطلين كانوا من الشباب. [1]

وقد زاد من تأثير هذه العوامل الاقتصادية التركيبة الديمغرافية للجزائر والتي تميزت منذ خمسينيات القرن الماضي بارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من أجمالي السكان حيث وصلت النسبة ذروتها في بعض الدول في السبعينيات، فوصلت إلى ما يفوق 60% في الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

د/ عدم العدالة في توزيع الثروات الوطنية :

أن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مراحل مختلفة. والواقع عندما يتضاعف عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المتخصص ، وتعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب وتحقيق حد أدنى من طموحاتهم ، وعندما تعجز المؤسسات في تسيير تدفق السكان من الأرياف نحو المدن ، فان المهاجرين سوف يعانون الفقر المدقع والاغتراب الاجتماعي ويشعرون بالبؤس والقهر والشقاء ... هذا ما يؤدي الى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي .ومن تم يصبح الفرد أكثر استعداد للانخراط في الثقافة الهامشية.

[1] إجلال رأفت،"**المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي**"، أعمال الندوة التي عقدت في الفترة من23-24 أفريل 2007 برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة ، 2008، ص ص17-18 .

والهجرة السرية تعتبر مظهرا من مظاهر هذه الثقافة وتعد الملجأ والمتنفس الأمثل لتأكيد الذات وتحقيق الهوية .[1]

ويرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

– تجاهل القيم الثقافية المحلية في أعداد وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية.
– انعدام تصور شامل ومنسجم لمشاكل الهوية الثقافية والاعتقاد بان الاقتصاد كفيل بتعويض النقص الثقافي .

–إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية.

– غياب دور الفرد الجزائري كحافز في عملية التنموية ،جعل الاقتصاد الوطني جسد بدون روح ،خاصة وان هذا الاقتصاد بني على أساس فكر غربي عنيف .
– تدفق ربوع النفط، سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة ،بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني عدم إشباع الحاجات الأساسية للحياة وازدادت المعاناة بشروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية وكانت أثارها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن.لذلك شعر الفرد الجزائري بعدم توافر المساواة في توزيع الثروة الوطنية ،وظل من ارتفاع الأسعار ومن انعدام السكن ،مما جعل بنزوح مجموعة كبيرة من سكان الأرياف نحو المدن والإقامة بإحياء متخلفة تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة . ترتب عن هذا الوضع

[1] محمد رمضان ، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري ابعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية**، مجلة الموافق للبحوث والدراسات للمجتمع والتاريخ، 2009، ص 207.

انهيار نظم التماسك العائلي والتضامن الاجتماعي، وتراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي فكثرت الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية ،وأصبح العنف هو السمة السائدة في المجتمع الجزائري.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وطرق مواجهتها

نجم عن التطور المتزايد لظاهرة الهجرة غير الشرعية العديد من التداعيات السلبية، من خلال الآثار المترتبة عنها في العديد من الميادين، حتم على الجزائر مضاعفة إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية وهذا ما تطرقنا إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تشهد تزايد مستمر خاصة من دول الجوار في أقصى الجنوب ، قد آثرت سلبا على الجزائر في مختلف الميادين يمكن استخلاصها في ما يلي :

أولا : في المجال الأمني

- **تواطؤ بين الإرهابيين والمهربين** : وتمثل في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين حيث انبثت التحقيقات المختلفة التي أجرتها أجهزة الآمن الجزائرية بان هناك علاقة مصلحة بينما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الآمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين.[2]

- ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات:

---

[1] علي سموك، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائريمن أجل مقاربة سوسيولوجية**، مختبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع،جامعة باجي مختار عنابة ، 2006، ص ص208-209.

[2] ساعد رشيد ، مرجع سابق ، ص 89.

وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بأسلحة ، وحسب تصريحات العديد من الإرهابيين التائبين أو المقبوض عليهم ، فان مصدر الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية وكذا الحدود الصحراوية مع ليبيا .فالحدود الشاسعة للجزائر تشكل منفذا سهلا لإدخال الأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية وخير دليل على ذلك العملية التي نفذتها قوات الجيش الوطني الشعبي بنجاح يوم 2004/01/31 بجنوب عين صالح بولاية تمنراست حيث تم القضاء على مجموعة إرهابية تابعة للجماعة السفلية للدعوة والقتال والتي كانت تحاول التسلل عبر الحدود الجزائرية المالية على متن سيارات وأسفرت على حجز 17 قطعة سلاح جماعي صنف هاوون ورشاشات وقاذفات وقنابل و200 قطعة سلاح خفيف ، منها 190 مسدس رشاش كلاشينكوف وبنادق بمنظار ومسدسات آلية . [1]

- **علاقة المهاجرين غير الشرعيين بالجريمة المنظمة:** للمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أنواعها إذا أن المهربين سواء للمخدرات آو المواشي وبما فيها سرقة السيارات استعملوا في المرات مهاجرين غير شرعيين

ثانيا: في المجال الاقتصادي

ان العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الافارقة زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي وبالتالي اثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى إلى توسع أنواع الجرائم الاقتصادية ، وبالتالي زيادة التهريب للثروات إلى بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني وذلك

[1] ساعد رشيد، المرجع السابق، ص 90.

من خلال انتشار العمالة العشوائية ، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة ،وظهور أشكال الاستغلال بانعدام ضمان اجتماعي وتزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية وأن معظم المهاجرين معرضين للطرد. كما نجد العمال الذين يعملون بطريقة غير مشروعة قد يكون مصدر لنشر الأوبئة والأمراض مثل السيدا، والتهاب الكبد مثل المهاجرين الأفارقة الذين يعبرون محملين بأمراض معدية. إضافة على أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج وأغلبيتهم لا يدخلون في التأمين الصحي.[1]

ثالثا: في المجال الاجتماعي

للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية واسعة على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي على المهاجر غير الشرعي نفسه الذي قد يتعرض للموت

وتفيد إحصائيات قيادة القوات البحرية إلى أنه تم انتشال 87 جثة منها 35 مجهولة الهوية لحراقة ماتوا غرقا أثناء محاولتهم الوصول إلى الضفة الأخرى وذلك خلال الفترة الممتدة من الفاتح جانفي 2007[2] هذا فضلا عن تأثيرات أخرى لعل أبرزها:

– التفكك الأسري الاجتماعي من خلال ترك المهاجر لأسرته وقد يترك زوجته وأولاده وسيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة.

– نمو وظهور شبكات تهريب، حيث بدأت منطقة المغرب العربي تشهد ظهور شبكات سرية متخصصة في تهريب الشبان إلى بلدان جنوب المتوسط (ايطاليا واسبانيا)، وتكشف

---

[1] عثمان الحسن محمد نور ياسر عوض الكريم مبارك ، مرجع سابق ، ص82.

[2] سامر رياض ،**تدعيم حرس السواحل بوحدات قتالية لمحاربة الهجرة غير الشرعية** ، جريدة الخبر اليومي، العدد 5234 ، 03 فيفري2008 ، ص5 .

الدراسات المتوفرة عليها أن الشبكات تمتد عبر بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، وهي تعاملهم بطريقة غير إنسانية وتستغلهم وتعتبرهم سلعة بشرية، وقد ارتفع عدد هذه الشبكات.[1]

- وأيضا إضافة إلى ذلك يترتب عن الهجرة غير الشرعية آفات اجتماعية خطيرة ونذكر منها :
- تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بهاو المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.

رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها .

- ظهور أقليات ذات نزعة دينية "مسيحية " في الجنوب الكبير خاصة بمدينة تمنراست .
- انتشار أعمال الشعوذة خاصة في أواسط النساء من طرف الأجانب السود
- الأفارقة وخاصة منهم النيجريين وبيعهم لخرائط من المساحيق، الإعشاب والعقاقير المستحضرة خصيصا لشعوذة الضارة بالصحة.
- مشكلة الهوية والثقافة وتراجع القيم والمبادئ الأصلية للأبناء الدولة، ومشكلة الاندماج واللغة أي صعوبة الاتصال مما يؤدي إلى ظهور عصابات إجرامية.
- وجود أشخاص يعيشون بدون وثائق أي المكوث بدون تعريف هويتهم وصعوبة إحصائهم وإعطاء أرقام صحيحة.[2]

---

2 دادا ولد مولود ،**العثور على جثة 15 مهاجر بشواطئ جزر الكناري**، جريدة الخبر، العدد 5299 ، 19 أفريل2008، [1]ص24.

[2] ساعد رشيد ، مرجع سابق ، ص 91.

رابعا: في المجال الصحي :

إن العمالة غير المشروعة قد تكون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض، مثل الإيدز والتهاب الكبد الوبائي. إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لمقابلة العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون في مظلة التامين الصحي .[1]

ويتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين في الميدان خاصة في انتشار الأمراض الفتاكة او المعدية منها ، كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) حيث نجد أن المرض في تزايد مستمر خاصة في الولايات الحدودية وتحتل ولاية تمنراست أعلى نينة من المصابين ، حيث أصبح هذا الداء يشكل تهديد فعليا على الدولة بالإضافة إلى ذلك الظروف للإقامة في البيوت القصديرية ،ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وانتشار الأوبئة كالتي فوئيد والإمراض الجلدية وغيرها مما اثر سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية الاختلال التي أحدثها العدد الهائل من النازحين .[2]

المطلب الثاني : طرق واليات مواجهة الهجرة غير الشرعية

إن لازدياد حجم الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتفاقم انعكاساتها وأثارها على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري جعل المصالح الرسمية تولي اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة تتجلى هذا في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في أكتوبر 2007،

[1] ساعد رشيد، المرجع السابق ، ص 83

[2] بخوش صبيحة ، المرجع السابق، ص 46.

حيث تحدث عن ظاهرة (الحراقة) والمشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري، وأعطى تعليمات للحكومة بالتكفل السريع بمشاكل الشباب. [1]

وتسعى الدولة الجزائرية بمختلف المؤسسات (الأمنية، الدبلوماسية، التشريعية، المدنية) إلى إيجاد آليات قصد معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والحد من آثارها وانعكاساتها وتتمثل هذه الآليات في:

أولا: آليات الأمنية والسياسية:

عملت الحكومة الجزائرية على تبني إستراتجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية تتمحور حول الأولويات الآتية :

من اجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها ، وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية .كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدارسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت إشراف وزارة الداخلية ، والهدف من وراء هذا الاختيار هو تشجيع جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارتي الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، العمل والتضامن

[1]– كلمة ألقاها السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح ندوة الولاة بخصوص السياسة الحالية للتكفل بالشباب يوم 2007/11/23 ، مجلة الجيش ،العدد 534، جانفي 2008، ص29.

الاجتماعي والداخلية والوحدات المحلية والشرطة الوطنية والإدارة العامة الأمن الوطني والجمارك والجيش الوطني الشعبي .[1]

وانطلاقا من تفهم المؤسسات الأمنية لأسباب الظاهرة ودوافعها وتداعياتها أعطت اهتماما كبيرا لمكافحتها نظرا لخطورتها حيث حرصت على تقديم الحلول الجذرية لهذه الظاهرة وكلفت بهذه المهمة كل من القوات البحرية وقوات الدرك الوطني، ومديرية الأمن الوطني.

فبالنسبة للقوات البحرية التي تعد بمثابة الخط الدفاعي الأول لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فمن مهامها– تقديم الدعم الإنساني الضروري بدءا بالإنقاذ وإحضار المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين وغير الجزائريين إلى البر ومن ثم التكفل بهم طبيا ويفسح المجال للإجراءات القضائية بعد تحرير المحاضر.

– تسخير مجموعات التدخل BIC تجوب الساحل الموجودة في حيز الذي يقع تحت مسؤوليتها باستعمال وسائل بحرية صغيرة ومتوسطة تقوم بنشاطات دائمة في منطقتها البحرية

– القيام بتمرينات البحث والإنقاذ واكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر بهدف إنقاذ الأرواح البشرية (الحراقة).[2]

– وبهدف تكثيف الجهود لإنقاذ الأرواح وانتشال الحراقة التائهة في عرض البحر قامت وزارة الدفاع الوطني بالتوقيع على اتفاقية تعاون وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في 20 جانفي، حيث تم دراسة مسألة مشاركة سفن الصيد في تمارين البحث والإنقاذ والتي تتم تحت

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 93.

[2] نبيل خياط ،**إنقاذ الأرواح البشرية في البحر**، مجلة الجيش، العدد526، ماي2007، ص 13.

إشراف قيادة القوات البحرية، عبر موانئ السواحل الجزائرية وبالأخص في غرب البلاد التي تكثر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الأخرى .[1]

السيطرة على التدفقات : فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية ، وتتنوع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الإعمال :

1- التوقفات .

2- السجن والطرد: الأشخاص الموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعيين على الأراضي الجزائرية أما يقادون إلى الحدود أو يدخلون إلى السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة.
3- الحكم المتسامح : لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية ، وبذلك فضلت السلطات الجزائرية لدوافع إنسانية تفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجمع الأشخاص الموقوفين في مواقع تحت المراقبة .

التعاون والاتفاقيات الدولية:

وتتجلى مظاهر التعاون الجزائري- الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، في اتفاقيات إعادة الإدخال التي أشار إليها اتفاق الشراكة الجزائري- الأوروبي في مادته84.[2]

---

[1] سعيد كسال، **سفن الصيد تتدرب على إنقاذ الحراقة**،جريدة الشروق اليومي ، العدد 1935، ليوم 07 مارس 2007، ص 04.

[2] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 54.

فالسلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والأورومتوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع وذلك من خلال .

– التعاون مع الدول الأوروبية : فالتعاون مع الدول الأوروبية سواء على مستوى المجموعة الأوربية أو على المستوى الثنائي (فرنسا– إيطاليا– إسبانيا) على مستوى المجموعة يهدف إلى ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في المجال التحكم في الهجرات .

– التعاون الإقليمي : فالجزائر تحاول من خلال أشراك دول الساحل أن تربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الديناميكية الإقليمية ، وفي هذا الإطار تشارك في منظمة النيباذ وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجواز كاتفاق التعاون الأمني مع مالي . كما علمت الحكومة الجزائرية على إضفاء فاعلية اكبر على التعاون من مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة ودول العبور ودول الاستقبال من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتنافسة في المجال وخاصة من خلال وضع الإجراءات المناسبة والتي تتمثل في :

_ تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية. وفي إطار مكافحة تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة صادقت الجزائر وبتحفظ على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عم طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000.[1]

[1]– ساعد رشيد ، مرجع سابق ، ص ص 93–94.

ثانيا: الآليات القانونية

أصبحت الهجرة السرية جريمة طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008 والذي يجعل " الحراقة" عرضة للسجن لستة أشهر كاملة، وتتم محاكمة الحراقة الذين يقبعون رهن للسجن المؤقت وفقا للمادة 175 من القانون09/01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 651/66 المؤرخ في 8 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، وفيما مضى كان من يتم توقيفه من المرشحين للهجرة السرية يستفيد من إجراء الاستدعاء المباشر وتتم إدانته فيما بعد بالسجن غير النافذ، فيما تتشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات . [1]

كما تم إنشاء مراكز احتجاز في الجزائر ، على الرغم من الجدل الذي يحيط بها وتردد الحكومة الجزائرية في اتخاذ هذه الخطوة . والت مراكز الاعتقال هذه التي يطلق عليها على نحو دقيق في القانون اسم (مراكز انتظار) في النهاية إلى إدراجها في الوثيقة القانونية بناء اقتراح من جانب بلدان جنوب أوروبا أثناء وضع الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء الذي تم اعتماده في مدينة " كان " الفرنسية من قبل وزراء الداخلية والعدل لدول الإتحاد الأوروبي .[2]

– المصالح الأمنية المكلفة بمواجهة الهجرة غير الشرعية بالجزائر:

وهي مجموعة حراس الحدود"GGF" : وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الشعبي وتعمل على طول الحدود البرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلية وأخرى متنقلة

---

[1] بوحميدة عبد الكريم وأولاد النوي مراد ، "**دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل**"،عنوان الملتقى دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد جامعة تبسة ، 28 و29 ماي 2014 ، ص 14 .

[2] المرجع نفسه ، ص 16 .

مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين، والهجرة السرية وقد تمكنت مصالح حرس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير القانونية .

مصالح شرطة الحدود: لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية والبحرية والجوية، والمتمثلة و المتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود.

حراس السواحل: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية .

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCIC وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية، ومن مهامها:

– المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (الطرد والترحيل).[1]

ثالثا: الآليات الاقتصادية

[1] الأخضر الدهيمي ، مرجع سابق ، ص ص18-19

على اعتبار أن الدافع الاقتصادي يعد من أبرز أسباب نزوح الشباب الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ، فقد عملت الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية على تقليص نسبة البطالة بين الشباب وذلك من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة سنة 2009 والتي ترمي إلى ترقية وتدعيم تطوير المؤسسات المصغرة المحدثة من طرف الشباب البطالين أصحاب المشاريع وذلك في إطار دعم أحدث النشاطات المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة . فالسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب ، كما أنها تتكفل بتنفيذ قررات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة غير الشرعية .[1]

وتم إنشاء لجان انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمارات على مستوى الوكالات الولائية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة حيث تتكفل هذه اللجان بدراسة المشاريع التي يقدمها البطال أو البطالون ذوي المشاريع وتمويلها وفي هذا الصدد ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني لشباب الذين يمثلون أزيد من 70% من مجموع السكان الباحثين عن العمل، وتعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) و عقود الإدماج المهني(CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعو تكوينا تمهينيا،وعقود تكوين إدماجCFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل .[2]

[1] الاخضر الدهيمي، المرجع السابق، ص 22.

[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 99.

إن تنفيذ إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة ، تزامنا مع تطبيق الإصلاحات على مستوى القطاعات المعنية سيكون من نتائجها تحقيق معدل سنوي للإدماج المهني يتراوح بين 350.000 و450.000 منصب شغل لفائدة الشباب في إطار الجهاز الجديد الذي سينطلق ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2008، وكذا تحسين مستوى التوظيف الدائم حيث يهدف جهاز الإدماج الجديد إلى رفع نسبة التبيث من 12 إلى 33% بما يسمح ابتداء من سنة 2009 بفتح 130.000 منصب دائم في إطار الجهاز و 60.000 منصب مباشر في إطار جهاز خلق النشاطات أي ما مجموعة 190.000 منصب دائم سنويا كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الاستثمار سيسمح بتوفير 267.000 منصب عمل كمعدل سنوي خلال الفترة 200-2013 ، عموما فإن التقديرات للفترة 2009-2013 تشير إلى توفير 452.585 منصب عمل كمعدل سنوي وهو ما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية التالية وهي:

- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% بحلول سنة 2013 .
- مواصلة خفض نسبة البطالة إلى اقل من 9% خلال الفترة 2010-2014.[1]

إضافة إلى ذلك للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

أقرت وزارة الأوقاف فتوى تحرم الهجرة غير الشرعية، كما اعتبر الداعية الجزائري أبو السلام، أن هؤلاء الشباب المهجرين آثمين، كما كتب أبي سعيد الجزائري، لا يجوز للإنسان

[1] ساعد رشيد، المرجع السابق، ص 100.

أن يعرض نفسه للهلاك ويستدل بقوله تعالى" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة واحسنو إن الله يحب المحسنين".[1]

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من بات فوق بيت ليس له إجار فوقع فمات، فبرئت منه الذمة، ومن ركب البحر عند ارتجاجه فمات فقد برئت من الذمة" رواه أحمد، وأبو داوود.

في حين برى الشيخ شمس الدين أنه :" قبل إدانة وتحريم الهجرة غير الشرعية أو ما تعرف بالحرقة، فإن الشريعة الإسلامية تعتمد منهجا يسمى سد المنابع، فقبل إدانة الذي يهاجر بحثا عن القوت والكرامة، يجب أن ندين ونعالج الأوضاع التي تسببت في هجران هؤلاء، فلا بد من سد منابع الهجرة ومنابعها تتمثل في: الظلم اليأس، التهميش.[2]

[1]– **اسورة البقرة** ، الآية 195.

[2] – فاروق غدير، **لن أقول للشباب حرام قبل أن أقول للمختلسين ما تفعلون حرام**،جريدة الخبر اليومي، العدد 5282، ليوم 30 مارس 2008، ص23.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وبتطرقنا لمختلف الأسباب المؤدية إليها، فقد استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر فبعدما كانت مصدرة للهجرة أصبحت الجزائر دولة عبور واستقرار، من خلال استقرار الكثير من المهاجرين غير الشرعيين الافارقة في الجزائر وأصبحت بذلك قضية تؤرق الدولة الجزائرية من خلال مختلف الإجراءات المتخذة لاحتوائها من خلال عدة إجراءات قانونية وأمنية إلا أنها لم تستطع تحقيق المبتغى للحد منها .

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا والذي كان بعنوان الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط دراسة تاريخية حالة الجزائر، التوصل على العديد من النتائج وذلك من خلال طرحنا للإشكال الرئيسي والمتمثل في ما هي أهم محددات الهجرة غير الشرعية من خلال حالة الجزائر وبعد استعراضنا لكل ما تعلق بالهجرة غير الشرعية، خاصة من حيث المفهوم والتوصيف كظاهرة استقطبت الكثير من الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين ومن جانب الحكومات، سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة التي عانت كثيرا من تداعياتها وانعكاساتها، فبنسبة للجزائر وبرغم من الإجراءات الأمنية التي اتخذتها على المستوى الوطني والدولي إلا أنها لم تقضي على الهجرة غير الشرعية لأنها وبكل بساطة لم تعالج أسبابها الحقيقية .

وبعد عرض الدراسة وتناولها خلصنا إلى النتائج التالية:

إن الهجرة غير الشرعية هي أزمة إنسانية اجتماعية، أكثر منها سياسية واقتصادية وأمنية. وبذلك تعد الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، على اعتبار أن الهجرة السرية تشكل تهديدا أمنيا مرتبطا بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، وغيرها من الظواهر العابرة للحدود.

و للهجرة غير الشرعية وجهين يتمثل الأول في كونها وسيلة يتخذها المهاجرون من أجل تغيير واقعهم المعاش داخل وطنهم الأم، والوجه الثاني هو عبارة عن انتحار من أجل اجتياز البحر بطريقة غير آمنة أو وقوعهم بين أيدي رجال البحرية وحراس الحدود، أو الوقوع في شباك المافيا والعصابات المنظمة التي تستغلهم في عماليتها غير المشروعة وتحويلهم إلى مجرمين يهددون أمن استقرار الدول التي تكون وجهة لهم .

و تعد الهجرة غير الشرعية الشغل الشاغل للدول العالم خاصة ودول الاستقبال .تعتبر دول شمال إفريقيا عامة والمغرب العربي خاصة من أهم مناطق لانطلاق والعبور للمهاجرين

السريين . إن الهجرة غير الشرعية جاءت كرد فعل على غلق الحدود أمام الهجرة الشرعية . ونتيجة الواقع المأسوي الذي يعيشه المهاجرين غير الشرعيين في دول المقصد من خلال احتجازهم في مراكز الاعتقال.

الآثار السلبية والانعكاسات الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أدت بخلق مشاكل وآفات اجتماعية خطيرة. وبذلك اخدت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعرف بعدا قانونيا وذلك من خلال تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قبل المشرع الجزائري.

ومن خلال ذلك نستنتج:

إن الضعف الاقتصادي والفساد الإداري هما اكبر الأسباب في ميول الأشخاص إلى الهجرة غير الشرعية، والهروب إلى مستقبل مجهول للخلاص من الواقع الذي يمثل عامل ضغط وخاصة على الشباب الذي تكون له أحلام كبيرة وطاقات يريدون تفجيرها(وما يحدث في الجزائر أكبر دليل على ذلك) .

التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يكون بالإجراءات العقابية الصارمة فقط أو قمع كل محاولات التسلل، بل تكون أيضا بمراجعة شاملة لكل السياسات الخاصة بالتنمية البشرية وتفعيل دور الشباب بأسس العدل والمساواة وتكافؤ الفرص .

في إطار معالجة هذه الظاهرة لا بد من تعزيز التعاون وتحمل المسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والبلدان المقصودة، وذلك بتشجيع الاستثمارات المباشرة لتوقيف موجات الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها.

إن الحلول الأمنية مهمة من جانب الدول المستقبلة من أجل ضمان عدم دخول غير شرعي لأراضيها لكنها ليست بنفس الأهمية من الجانب الآخر فالدول المصدرة للهجرة لا تحتاج إلى حل أمني بقدر ما تحتاج إلى النظر في الظروف المعيشية لرعاياها وكذلك توعيتهم من مخاطر الذهاب في رحالات الموت وترك كل شيء من اجل حلم لن يتحقق بدرجة كبيرة.

إعادة دراسة ظاهرة الهجرة ككل لمواجهة الأسباب المؤدية إليها كالفقر والبطالة وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص.

الملاحق

الملحق رقم 01: المنظمة الدولية للهجرة تكشف عن مسارات الهجرة غير الشرعية بالمتوسط

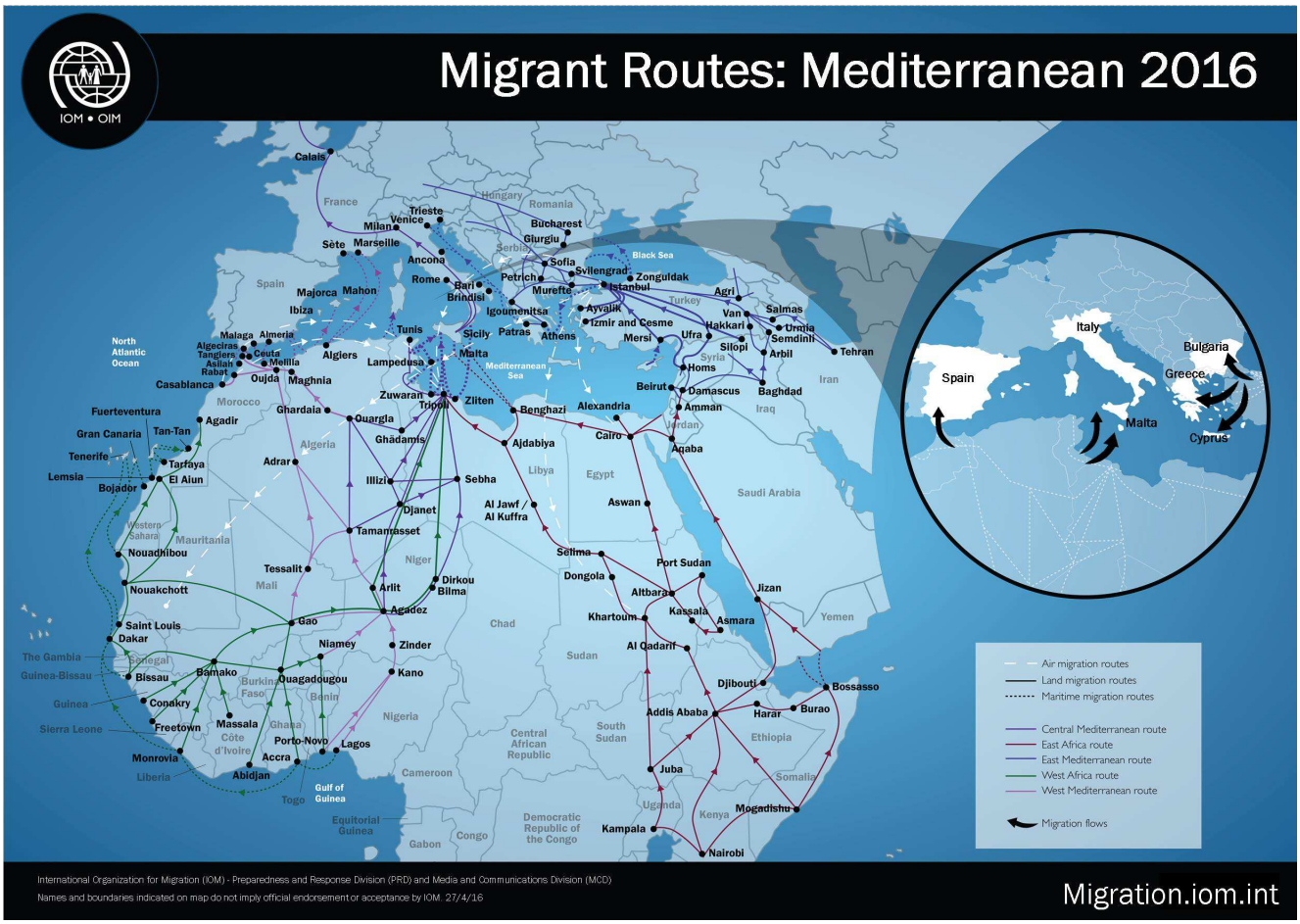

المرجع:http/www. -.tunise-telegrapph.comبتاريخ 19/04/201,7

على الساعة: 30 -14.

الملحق رقم02: أعداد المهاجرين القادمين الى أوروبا عبر طريق وسط المتوسط

المرجع:huffpostarabi.com google.dz/www http//www بتاريخ 15\04\2017على الساعة 15:40.

الملحق رقم 03:صورة لقوارب الموت في المتوسط

المرجع:http//wwwmagzine.org بتاريخ 14/04/2017,على الساعة 14:30.

ملحق رقم04:أهم ممرات الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا

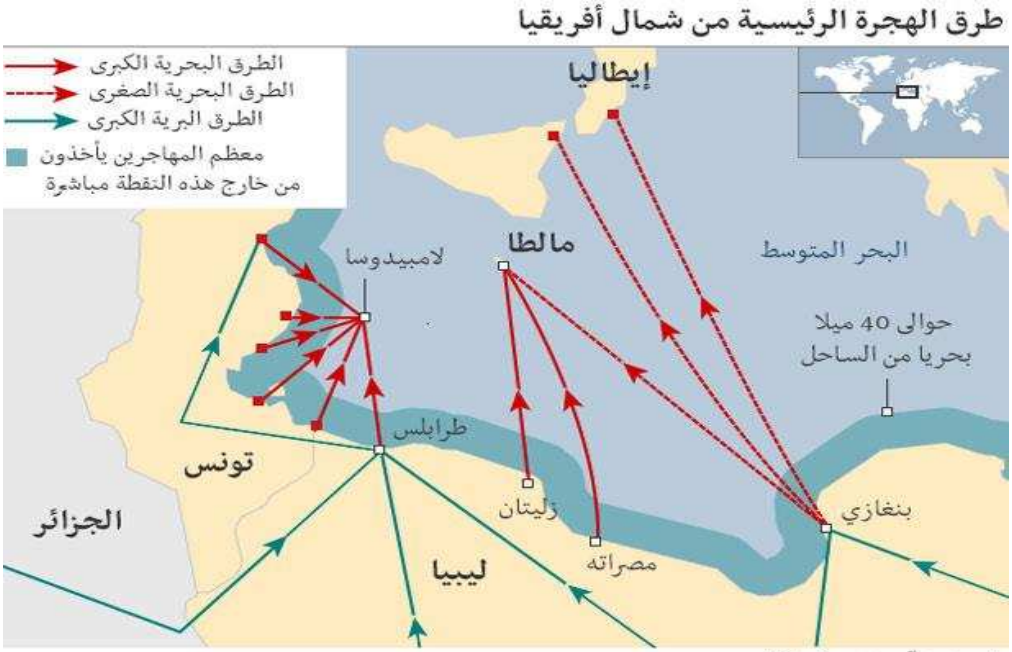

المرجع: 20:15 10\04\2017 http\\www.aligazeera.net

الملحق رقم 05:تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر المتوسط نحو أوروبا

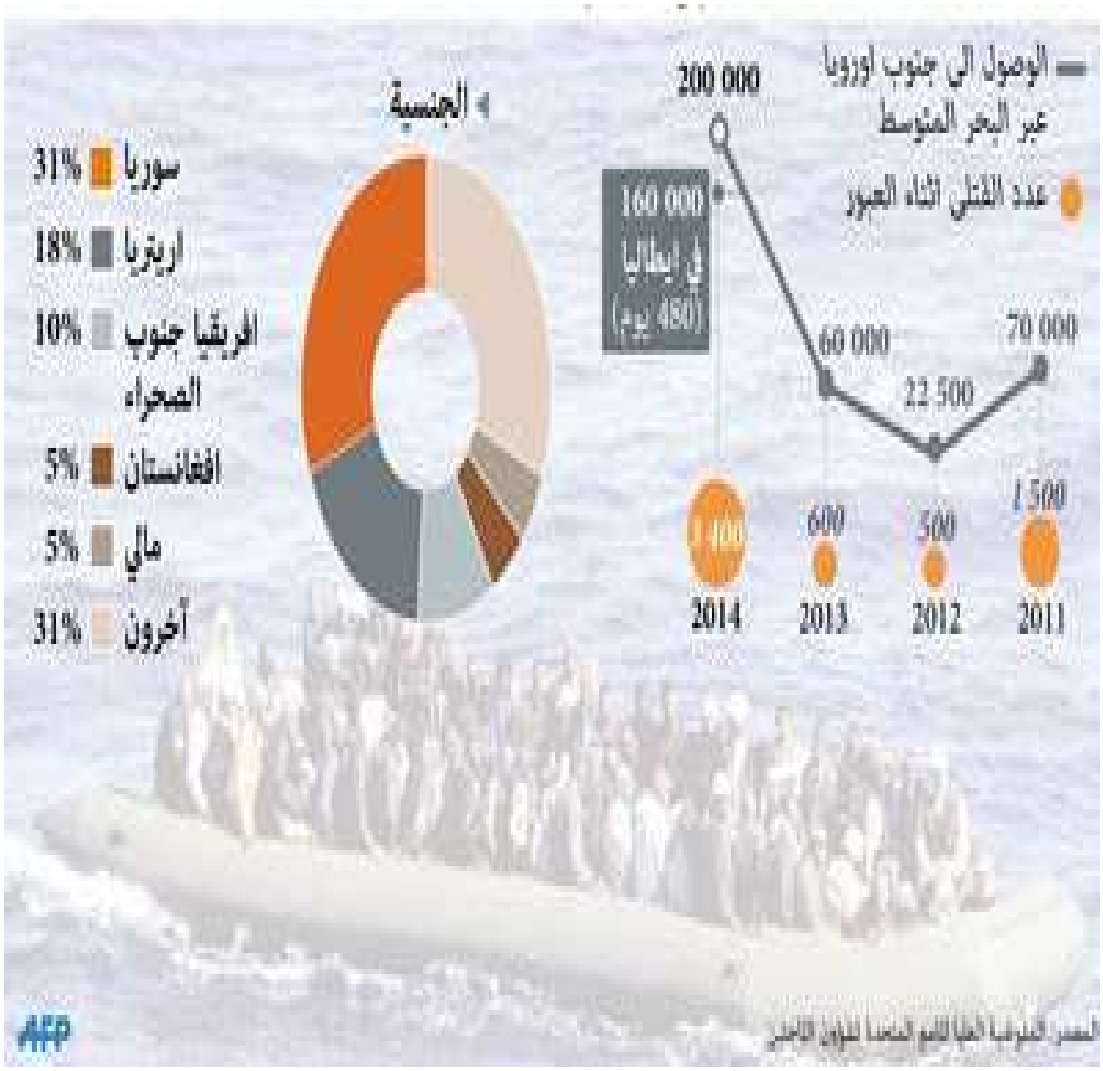

بتاريخ 2017\1\10 على الساعة 20:05.http\\WWW.aljazeer.net

الملحق رقم 06: أعداد القتلى من المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط

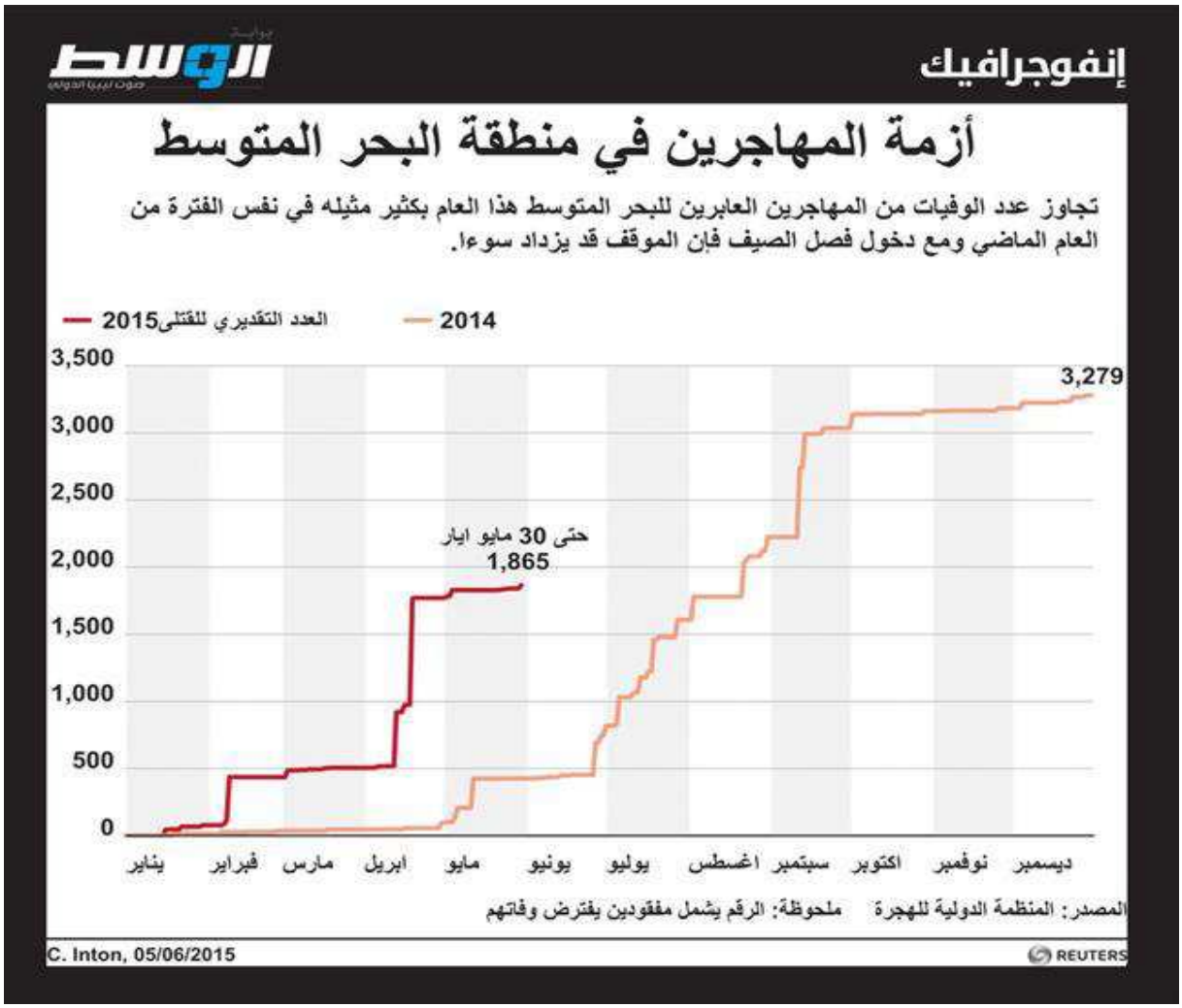

المرجعhttp//www alwaset.ly بتاريخ 03/05/2017, على الساعة 14:25.

الملحق رقم07: ضحايا الهجرة غير الشرعية

المرجع:http//www egynews.net **بتاريخ 03-05-2017**.على الساعة 12:00.

قائمة المراجع

قائمة المصادروالمراجع :

القرآن الكريم

المراجع:

أولا: الكتب

1. بيار فرنسيس ،"الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية" ، بيروت، 2011.
2. بوحوش عمار ،**العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
3. الدهيمي الاخضر عمر ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة** " **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**" المملكة العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010.
4. دليو فضيل واخرون ، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** ، د ط ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، قسنطينة 2003.
5. زوزو عبد الحميد ، دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939"سلسلة الدراسات الكبرى"، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
6. المخادمي عبد القادر رزيق، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر : 2012.
7. سلام احمد رشاد ، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأساليب المتبعة ، ط1 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض
8. سعدالله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية1930-1945**، بيروت: منشورات دار الغرب الإسلامي، ط4 ،1992.

9. عبد الكريم محمد بن ، حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

10. عثمان الحسن محمد نور ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007.

11. محمد عبد المولي، **العالم الثالث ونموالتخلف**، ط1، القاهرة : دار العربية للكتاب ، 1990.

12. عواد رياض ، **هجرة العقول** ، دار الملتقى ، سوريا :

13. الفيل محمد رشيد ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي عمان: 2000 .

الشهاوي طارق عبد الحميد ، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2009

14. أبو خليل شوقي ، الهجرة حدث غير مجرى التاريخ، دار الفكر، ط3، دمشق، 1985..

15. خضر طارق فتح الله ، **قررات ابعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ، القاهرة : (د.د.ر) ، 2003.

ثانيا: المجالات والجرائد

1. أكمير عبد الواحد ، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط** ،مجلة المستقبل العربي، العدد 433 ، مارس 2015
2. بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الافريقية في الجزائر دراسة في التداعيات واليات المكافحة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 42 ، نوفمبر ، 2015.
3. بوزيدي عبد المجيد ، **تقييم البطالة**،جريدة الشروق اليومي ، العدد 2254، ليوم 20 مارس 2008.[1]–

1. بوكراع نور الدين ، **تسجيل اكثر من 2000 قتيل و1200 مفقود بالسواحل الإيطالية**،جريدة الشروق ، العدد 2101، 2007/09/18.
4. طيب بن علي، **هجرة الأدمغة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية السياسية، الجزائر: العدد،1996.
5. دادا ولد مولود ،**العثور على جثة 15 مهاجر بشواطئ جزر الكناري**، جريدة الخبر، العدد 5299 ، 19 أفريل2008.
6. كسال سعيد ، **سفن الصيد تتدرب على إنقاذ الحراقة**،جريدة الشروق اليومي ، العدد 1935، ليوم 07 مارس 2007،
7. كركوش فتيحة ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر:"دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"**،مجلة الدراسات النفسية وتربوية، جامعة سعد دحلب البليدة : العدد 04 ، جوان2010.
8. كلمة ألقاها السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح ندوة الولاة، بخصوص السياسة الحالية للتكفل بالشباب، يوم 2007/11/23 مجلة الجيش ،العدد 534، جانفي 2008.
9. معمر محمد ، "**أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية**، الأمة العربية ، الجزائر
10. نبيل خياط،**إنقاذ الأرواح البشرية في البحر**، مجلة الجيش، العدد526، ماي2007
11. سامر رياض ،**تدعيم حرس السواحل بوحدات قتالية لمحاربة الهجرة غير الشرعية** ، جريدة الخبر اليومي، العدد 5234 ، 03 فيفري2008.
12. سموك علي ، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائريمن أجل مقاربة سوسيولوجية**، مختبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع،جامعة باجي مختار عنابة ، 2006.
2. فريجة لدمية ، **الهجرة غير الشرعية دراسة في الحركيات السببية للظاهرة** ، " مجلة الاجتهاد القضائي" ، العدد الثامن ، جانفي 2013

13. فاروق غدير، **لن أقول للشباب حرام قبل أن أقول للمختلسين ما تفعلون حرام**، جريدة الخبر اليومي، العدد 5282، ليوم 30 مارس 2008.

14. صايش عبد المالك ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** ،"المجلة الأكاديمية للبحث القانوني" ، بجاية : العدد01 ، 2011.

15. ضيفي عبد الرزاق ، **الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب**، مجلة العلم والإيمان ، مؤسسة العالي للنشر والإعلام سطيف : العدد 19، 2008.

16. رمضان محمد ، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري ابعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية، مجلة الموافق للبحوث والدراسات للمجتمع والتاريخ، 2009.

17. التميمي محمد رضا ،"**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**"، دفاتر السياسية والقانون، الجزائر : العدد 04 ، 2011،

18. القانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري2009 ، يعدل ويتمم الامر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات ، **الجريدة الرسمية** العدد 15، 8مارس 2009 .

ثالثا الملتقيات:

1. بوحميدة عبد الكريم وأولاد النوي مراد ، "**دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل**"،عنوان الملتقى دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد جامعة تبسة ، 28 و29 ماي 2014 .

2. رأفت إجلال ،"**المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي**"، أعمال الندوة التي عقدت في الفترة من23-24 أفريل 2007 برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة : 2008.

رابعا القواميس:

1. إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط** ، (د.ر.ن) القاهرة : 1972
2. بن يعقوب الفيروز أبادي مجد الدين محمد ، **القاموس المحيط** ، ج2 ، دار الفكر ، بيروت : (د.س.ن).
3. ابن منظور أبو الفضل ، **لسان العرب**، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت : (د.س.ن)

خامسا: التقارير

1. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة ،حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يوجدون في حالة غير نظامية في المجتمع، جنيف : 30 سبتمبر 2010.
2. منظمة العفو الدولية: مطبوع بعنوان: العيش في الظل، وثيقة تمهيدية بشأن الحقوق الإنسانية للمهاجرين، ط1 ،2006 .
3. تقرير المنظمة الدولية للهجرة، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،" **حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية**" 2013.-تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم لسنة 2014-2015
4. فرانسوا كريبو، **احتجاز المهاجرين غير القانونيين وبدائل الاحتجاز**، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة العشرون، رقم المطبوع :20/ جنيف : 2012 .

سادسا: الدراسات غير المنشورة

1. العاقل رقية ،**إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(فرع العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2008.

2. الونيس أحمد ، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان جامعة محمد خيضر بسكرة : 2015/2014 .
3. بتقة خديجة ، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة2013: 2014 .
4. بركان فايزة ، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: علم الإجرام والعقاب، جامعة : الحاج لخضر باتنة،2011-2012.
5. بن فريجة رشيد ، **جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان : 2009/ 2010 ،
6. ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر بسكرة : 2012/2011.
7. سمارة فيصل ، **البعد الإنساني في الشراكة الاورو مغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من اجل المتوسط01995-2008)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو: 2013 .
8. صايش عبد المالك ، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين** ، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم ، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: 2014.
9. طبيب كمال،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورومغاربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية ومستقبلية،جامعة الجزائر3 :2011-20

10. طيبي رابح ، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة"دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 1 جانفي 2007-31 ديسمبر 2007"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر، 2008-2009 ،

11. فاصلة عبد اللطيف وآخرون ، **حقوق المهاجرين غير النظامين في إطار التعاون الاورومتوسطي**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في القانون العام ، جامعة وهران :2014-2015.

12. قدة حمزة ، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تحليل محتوى لعينة من الصحف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، تخصص :الاتصال والتنمية المستدامة ، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/2010.

13. منصوري رؤوف ، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، جامعة سطيف، 2014/2013 .

سابعا:المواقع الإلكترونية:

1. -الشيرازي كامل ، "**دعوات إلى تشريح استعجالي لظاهرة الهجرة السرية بالجزائر**"،متاح على الرابط : http//ww.elaph.com بتاريخ 12-04-2017

2. ربان يهيثم ، "**الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية**"، متاحة على الرابط :www.4algeria.com http// 2017/04/10

3. شارف حنان ، **استرتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط**، متاحة على الرابط: http//www.radioalgerie.dz 2017/04/11.-

4. تحقيق صحفي بعنوان الشباب والهجرة، متاح على الرابط: http// www.arabcbelmed.net/2017/04/26

5. عبد الحليم إسماعيل، من اليوم تطبق ايطاليا قانون الهجرة غير الشرعية انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لايطاليا، جريدة الأهرام،2009، متاحة على الرابط: http //www.ahram.org.eg/ 2017/04/11 .
6. العموص عبد الفتاح ، "**المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية**" ،على الموقع http\\www.doc.abhatoo.net بتاريخ 2017/3/12 على 9:3
7. عبد اللاوي ، الجذور التاريخية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، متاحة على الرابط https//: www.4algeria.com بتاريخ: 2017/05/12
8. ليتيم نادية وفتيحة، "**أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية**"، متاح على الرابط: http//www.alhoukoul.com26/03/2017.
9. الخشاني محمد ، "**أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**"،متاحة على الرابط: http://www.aljazeera.net بتاريخ2017/04/17.

المراجع الأجنبية:

1. Bergr(Nahalie).la politique européenne d'asile d'immigration.Enjeux et perspectives.Bruxelles. 2000.
2. – Guemache(Lounes). « Chasse aux clandestin.Alger a dit oui à Sarkosy ». in Liberté du 30/10/2003.

3.Larousse (ManchecourtMMaury–Eurolivres. Juin 2002

4.Loi N.2006–911 du 24 juillet 2006 relative à limmigration e l'intégration. Journa

5.Tomas isabelle la loi Italienne sur l'immigration un cadre mais encore insffisant.Général de droit international public.TomeCVI.Edition A.Pedone.Paris.2002.

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: لمحة تاريخية للهجرة غير الشرعية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية	09
المطلب الأول: مفهوم الهجرة	09
المطلب الثاني : مفهوم الهجرة غير الشرعية	12
المطلب الثالث: المفهوم القانوني	14
المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية	23
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية كظاهرة إنسانية (التنقل الطبيعي)	24
المطلب الثاني: الهجرة في الفترة الاستعمارية	31
المطلب الثالث: الهجرة ما بعد الاستقلال	34
الفصل الثاني: محددات الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط	
المبحث الأول: الدوافع والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية	42
المطلب الأول: العوامل السياسية والتاريخية	42
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية	46
المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية	51
المطلب الأول: مسالك الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط	51
المطلب الثاني: طرق استقبال المهاجرين	55
المطلب الثالث: واقع المهاجرين	60
الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في الجزائر	
المبحث الاول: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر	72

المطلب الاول: بدايات الهجرة غير الشرعية في الجزائر	72
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية الى الجزائر	73
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية خارج الجزائر	77
المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر	82
المطلب الأول: الأسباب الأمنية والسياسية	82
المطلب الثاني: أسباب الاقتصادية	84
المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وطرق واجهتها	91
المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر	91
المطلب الثاني: طرق واليات مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر	95
الخاتمة	107
الملاحق	111
قائمة المصادر والمراجع	119
فهرس المحتويات	128

الملخص:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية أثرت على الجزائر في الكثير من الجوانب وهذه الظاهرة يعرفها كل العالم عبر معابر معروفة ومسلم بها لكن يصعب الحكم عليها لأسباب طبيعية وسياسية وأمنية ، لهذه الظاهرة عدة أسباب تختلف من منطقة إلى أخرى في ظل الحروب والنزاعات والفقر.

غير أن الجزائر تحولت من دولة مصدرة إلى دولة مستقبلة للمهاجرين مما حتم عليها إيجاد سياسات لمواجهة هذه الظاهرة المزدوجة الاتجاهات ، خاصة مع الظروف الدولية الراهنة فالهجرة غير الشرعية لا تتطلب حلول سياسية وأمنية بل تحتاج إلى رؤية إنسانية بحكم حقيقة البشر ورغبته في التنقل وكذلك مقاربة دولية تقوم على دعم عوامل استمرار الإنسان في بيئته.

Résumé:

L'immigration clandestine est considérée comme un phénomène international a affecté l'Algérie dans de nombreux aspects de ce phénomène est connu par les points de passage ,mais il est difficile de sécurité, ce phénomène plusieurs raisons varient d'une région à lumière des guerres, des conflits et la pauvreté

Cependant, l'Algérie est devenue un exportateur à un état de réception des migrats, ce qui leur a nécessité de trouver des politiques pour faire face ce double phénomène tendances, en particulier avec les circoontionales

Internationales actuelles, la migration est illégale ne nécessite pas de solutions politiqes et de sécurité, mais besoin d'une vision humanitaire en vertu du fait que les êtres humains et leur désir de se déplacer ainsi qu'une approche internationale basée pour sauteurs la poursuite des facteurs humains dans l'environnement